منظمة العمل العربية

فى إطار رؤية عربية مشتركة والتنسيق والتعاون بين أطراف الإنتاج فى البلدان العربية:

التقرير العربى الدورى الرابع
للتشغيل والبطالة

فى آفاق جديدة للتشغيل فى المنطقة العربية

دراسة حول محور

الحماية الإجتماعية وبناء شبكات الأمن وتحسين بيئة العمل

*** فى الواقع العربى وتعظيم مستويات التشغيل والتنمية البشرية.**

*** فى شبكات الأمن الإجتماعى (**التأمين الإجتماعى والخدمات الإجتماعية**) للحد من شدة الفقر والبطالة وإستدامة التنمية المتوازنة لضمان فرص عمل متجددة وكريمة.**

*** تكامل جهود الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال فى الحماية الإجتماعية وتحسين بيئة العمل .**

*** الملحق الإحصائى .**

إعداد

أ.د. سامى نجيب

خبير تأمين إستشارى ومحكم
أستاذ التأمين بجامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
إستشارى التأمين بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية

فى الواقع العربى
وتعظيم مستويات التشغيل والتنمية البشرية

*** من حيث خدمات التعليم ومعدلات الخصوبة.**

*** من حيث مستويات التنمية البشرية ومعدلات التشغيل (**والبطالة**) فى إرتباطها بالتحصيل العلمى والرعاية الصحية.**

*** من حيث وسائل وأساليب الحماية الإجتماعية وبناء شبكات الأمان وتحسين بيئة العمل (**تدابير التأمين الإجتماعى والخدمات الإجتماعية فى مجال التعليم والرعاية الطبية**).**

*** من حيث خدمات التعليم ومعدلات الخصوبة :**

مع تنامى المتغيرات والمشاكل الإقتصادية على المسوى الدولى وإمتدادها بين مختلف دول العالم من خلال العولمة وثورة الإتصالات تعددت الإتفاقيات والتوصيات الدولية لتقرير مبادئ ومعايير دولية لتأكيد الحقوق الأساسية للإنسان حياة آمنة كريمة.

وهكذا تستهدف كافة الدول المعاصرة توفير الحماية الإجتماعية لمواطنيها وتتكامل فى سبيل تحقيق ذلك الهدف تدابير الخدمات الإجتماعية سواء فى ذلك خدمات التعليم والرعاية الطبية أو تدابير التأمينات والمساعدات الإجتماعية وتتكامل فى هذا المجال جهود الحكومات مع إتحادات أصحاب الأعمال والعمال فضلا عن منظمات المجتمع المدنى لمحو الأمية والحد من شدة الفقر وتزايد معدلات البطالة.

وإذا ما إستهدفنا واقعنا العربى تشير الإحصائيات المنشورة (والتى إستخلصناها من بعض الجداول الإحصائية لتقريرى التنمية البشرية لعامى ٢٠١١ و٢٠١٣ الصادرين عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة **UNDP) إلى الآتى :**

<u>أولا</u> : <u>إرتفاع متوسط معدلات الخصوبة الكلى</u> (عدد الولادات لكل أمراة) **فى المنطقة العربية عنه على المستوى الدولى حيث بلغ فى عام ٢٠٠٠ (**٣,٩ بإرتفاع حوالى ٤٥% من المتوسط الدولى البالغ ٢,٧**) ورغم إنخفاض المعدل فى عام ٢٠١٢ إلى ٣ فمازال مرتفعا بواقع ٢٠% من مثيله على المستوى الدولى (**الذى إنخفض بدوره إلى ٢,٥) ...** راجع الملحق الإحصائى جدول ١ .

ويتلازم على المستوى العربى إرتفاع معدلات الخصوبة بإرتفاع نسبة الإعالة الإجمالية (للفئة العمرية أقل من ١٤ عاما وأكثر من ٦٥%**) إلى الفئة العمرية من ١٥ عاما إلى ٦٤ عاما حيث متوسط الإعالة فى المنطقة عام ٢٠٠٠ ٧٢,٣% مقابل ٥٩% على المستوى الدولى ووفقا للوضع ٢٠١٢ ورغم التحسن فى معدلات الخصوبة فما زال متوسط نسبة الإعالة فى المنطقة العربية مرتفعا عن مثيله على المستوى الدولى (**راجع الملحق الإحصائى جدول ١**).**

<u>ثانيا</u> : <u>إرتباط تحسين الهيكل السكانى بتطوير وتفعيل خدمات التعليم</u> على النحو الذى أكده تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ (الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة**) المشار إليه بعاليه من واقع ما أسفرت عنه متابعة نتائج السياسة التعليمية الطموحة التى إنتهجتها الصين (**الدولة الأولى عالميا من حيث عدد السكان**) بإستهداف الإنتقال إلى مرحلة تحول سكانى ملحوظ لترشيد معدلات الخصوبة ونسبة الإعالة(*)**

(*) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP صـ ١٠٤.

بالمقارنة لتطور الهيكل السكانى فى دولة غانا (فى جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى) **دون تطوير السياسة التعليمية حيث إستمر إرتفاع معدلات الخصوبة ونسبة الإعالة نتيجة لعدم فاعلية السياسة التعليمية على النحو الملحوظ بالتجربة الصينية.**

وهكذا أكدت متابعة نتائج التحولات السكانية بكل من الدولتين مدى التداعيات الإيجابية للنجاح فى تنمية وتطوير خدمات التعليم والإرتفاع المستمر فى معدلات التحصيل العلمى (معدلات الإلتحاق بالمدارس وبالمعاهد العلمية) **حيث يؤدى ذلك إلى تحولات سكانية ذات عائد ديمغرافى ملموس من حيث رفع معدلات التشغيل وتحسين مستويات التنمية البشرية وتوفير فرص العمل على النحو المبين فيما يلى :**

أ - فى التجربة الصينية (فيما سمى بسيناريو المسار السريع وفقا لخطة طموحه للتعليم)**:**

١ - وفقا للوضع عام ١٩٧٠ يمثل الشباب أغلب السكان وترتفع نسبة الإعالة إلى ٠,٧٧ (بلغت نسبة الذكور إلى الإناث ١,٠٨ صبى لكل فتاة من الرضع من الفئة العمرية صفر إلى ٤ سنوات)**.**

٢- بحلول عام ٢٠١٠ وفى إطار برنامج تعليمى طموح إختلف بصورة سريعة ملحوظة الهرم السكانى إختلافا كليا، حيث تراجعت معدلات الخصوبة وإرتفعت بصورة سريعة ملحوظة نسبة السكان الذين فى سن العمل تتجاوز إرتفاع نسبة الشباب، وإنخفضت بالتالى نسبة الإعالة إلى ٠,٣٨٢ (وإتسع الفارق بين الجنسين فى فئة الرضع، إذ بلغت نسبة الذكور إلى الإناث ١,١٨ صبى لكل فتاة)**.**

٣- من المتوقع تنامى نتائج السياسة الطموحة للتعليم (وفقا لما سمى بسيناريو المسار السريع) **فترتفع نسبة السكان** (الذين فى سن الإنتاج سن التقاعد، وهؤلاء الذين هم فى الفئة العمرية ٣٥ إلى ٥٠ سنة) **لتمثل أغلب الفئات العمرية ويصبح من المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ إرتفاع نسبة المسنين بصورة ملحوظ** تؤدى إلى تزايد الضغوط على القطاع الإجتماعى **مع إرتفاع نسبة الإعالة وهؤلاء سيبلغون سن التقاعد بتحصيل علمى يفوق ما حصل عليه من سبقهم منذ ٤٠ عاما.**

٤- ومع إستمرار السياسة الطموحة للتعليم (وفق سيناريو المسار السريع) **من المتوقع بحلول عام٢٠٥٠ أن تتغير التركيبة العمرية للسكان لترتفع نسبة فئة المسنين العمرية ٦٠ إلى ٦٤ سنة لتمثل أغلب شرائح السكان ... ومع إرتفاع مستوى التحصيل العلمى لمن فى سن العمل، ترتفع إنتاجية ومهارة القوى العاملة بما يجاوز الآثار السلبية لإرتفاع نسبة**

المسنين ونسبة الإعالة (ووفقا لسيناريو المسار السريع، ستنخفض نسبة الذكور إلى الإناث إلى ١,٠٦، وهو رقم قريب من المتوسط العالمى) **.**

ب- فى تجربة غانا (فيما سمى بالمرحلة المرجعية) :

١- بلغ عدد السكان فى عام ١٩٧٠، ٨,٧ مليون نسمة، معظمهم من الشباب وبالتالى إرتفعت نسبة الإعالة إلى٠,٩٣٤ مع إرتفاع ملحوظ فى عدد السكان غير الحاصلين على أى تعليم (لا سيما بين النساء).

٢- بحلول عام ٢٠١٠، تزايد عدد السكان بمعدل حوالى ٣٠٠%، ليبلغ ٢٤,٤ مليون نسمة، ولم يكن هناك تغير ملحوظ فى التركيبة العمرية للسكان رغم إرتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة (والذى ساهم فى إتساع وسط الهرم السكانى) **... وقد إستمر إرتفاع نسبة كل من الشباب** (ولو بدرجة أقل مما كانت عليه فى عام ١٩٧٠) **والإعالة** (بلغت ٠,٧٣٦) **... ولوحظ تحسن مستويات التعليم وإرتفاع نسبة الحاصلين على التعليم الإبتدائى والثانوى.**

٣- من المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ ومع إستمرار السياسات التعليمية (سيناريو "الحالة المرجعية") **وبقاء معدلات الإلتحاق بالتعليم على حالها فى الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٥٠ وبالتالى يفترض إستمرار الهرم السكانى مثلث الشكل، وإستمرار إرتفاع نسبة الشباب ونسبة الإعالة،** (التى تصبح ٠,٦٤٥) **ويصبح من المتوقع إرتفاع عدد السكان إلى ٦٥,٦ مليون نسمة.**

والنتائج عاليه التى أسفرت عنها تجربة غانا تختلف وتتباين بصورة ملحوظة عن تلك التى لاحظناها بالنسبة للصين التى إتبعت خطه طموحة للتعليم (وفق سياسة المسار السريع) **والتى كان من شأن إتباعها فى غانا بلوغ عدد السكان ٤٨,٢ مليون فقط** (وليس ٦٥,٦ مليون) مع تراجع نسبة الأعالة إلى ٠,٥٣٢ (بدلا من ٠,٦٤٥) مع إنخفاض معدلات الخصوبة، وتراجع نسبة الشباب من مجموع السكان وإنخفاض عدد السكان غير المتعلمين ممن فى سن العمل، بما يؤدى إلى إرتفاع فى الإنتاجية وتحسن فى الإمكانات يتيح الإستفادة من العائد الديمغرافى، وتوليد فرص العمل المعروض من قوى اليد العاملة فى ظل التركيبة العمرية الجديدة.

* من حيث مستويات التنمية البشرية ومعدلات التشغيل (والبطالة) وإرتباطها بالتحصيل العلمى والرعاية الصحية :

١- إرتباط مستوى التنمية البشرية بتوافر خدمات التعليم والصحة[١]:

فى مجال الإعداد لتقرير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠١٣ عن البرنامج الإنمائى

---

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣،الصادر عن برنامج الأمم المتحده الإنمائى UNDP، صـ٣٣

للأمم المتحدة UNDP أجريت دراسة للخبرة المستفاده من البيانات التى أتيحت عام ٢٠١٢ عن ١٣٢ دوله من دول العالم لإستخلاص العلاقة بين مستوى التنمية البشرية وكل من خدمات التعليم والصحه ومستويات الدخول وفقا لكل من المتغيرات الأربع التالية:

- **مدى المساوه فى متوسط العمر المتوقع** (قياسا للمستوى الصحى).
- **مدى المساوه فى فرص التحصيل العلمى** (قياسا لمستوى التعليم).
- **مدى المساوه فى نصيب الفرد من الدخل.**
- **مستويات التنمية البشرية** (منخفض ومتوسط ومرتفع ومرتفع جدا).

وقد أسفرت الدراسة عن عدم تأثر مستويات التنمية البشرية بمستويات الدخل (نصيب الفرد من الدخل) **بقدر تأثرها بمدى توافر خدمات الصحة** (قياسا بالعمر المتوقع) **وخدمات التعليم** (قياسا بالتحصيل العلمى) **وعدالة توزيعها وذلك على مستوى جميع الدول سواء فى ذلك تلك ذات التنمية البشرية المنخفضة أو المتوسطة، أو تلك ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا.**

ووفقا للجدولين ٣ و٤ بالملحق الإحصائى يتبين لنا إنخفاض متوسط مستويات التنمية البشرية على المستوى العربى عن مثيلتها على المستوى الدولى مع تباين تلك المستويات بين الدول العربية فهناك عدد محدود من الدول (٣ دول) **ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا** (الإمارات وقطر والبحرين) **وبعضها** (٦ دول) **ذات تنمية بشرية مرتفعة** (السعودية والكويت وليبيا ولبنان وعمان وتونس) **وعديد منها** (٧ دول) **ذات تنمية بشرية متوسطة** (الأردن والجزائر ومصر وفلسطين وسوريا والمغرب والعراق) **وهناك عدد محدود** (٣ دول) **ينخفض فيها مستوى التنمية** (اليمن والسودان وموريتانيا) **هناك دولتان خارج التصنيف الدولى لمستويات التنمية** (الصومال وجيبوتى)

وهكذا نلاحظ فى الدول ذات مستويات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا (حيث يرتفع الإنفاق على التعليم والصحة) **أن معدلات الخصوبة تدور حول طفلين ولا تتجاوز متوسط المعدلات الدولية** (٢,٤) .

أما فى باقى مستويات التنمية البشرية فإنها تتجاوز المتوسط الدولى لمعدلات التنمية البشرية لتصل فى الدول ذات التنمية البشرية المخفضة إلى حوالى ٥ أطفال أى أكثر من ضعف المتوسط وترتفع فى الصومال إلى أكثر من ٦ أطفال.

وفى ذات الإتجاه تتباين معدلات البطالة وفقا لمستويات التنمية البشرية فلا تتجاوز ٤% بالدول ذات تنمية بشرية المرتفعة جدا وتدور حول ١٠% فى أغلب الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة فى حين تتراوح بين ١٨% و٣٥% فى دول ذات التنمية البشرية المنخفضة وهنا يلاحظ تباين معدلات تشغيل الأطفال لتتراوح بين ٨% و٢٣%.

*** من حيث وسائل وأساليب الحماية الإجتماعية وبناء شبكات الأمان وتحسين بيئة العمل** (تدابير التأمين الإجتماعى والخدمات الإجتماعية فى مجال التعليم والرعاية الطبية) **:**

أولا : يستلزم دعم وتوفير التدابير التأمينية والخدمات الإجتماعية تكامل جهود الحكومات وأصحاب الأعمال والمنظمات المدنية (للتوصل لأساليب وحلول فاعلة لمواجهة حدة البطالة وشدة الفقر) **لتحسين بيئة العمل وتنمية المهارات** (التأهيل المهنى والحرفى) **لخلق فرص عمل توفر حياة كريمة وآمنة ومتجددة للأجيال القادمة مع مواجهة المسببات الأساسية** (الهيكلية) **لمشكلتى الفقر والبطالة**[1] **لإستخلاص أساليب وسياسات فعاله لا تكتفى بتوفير معالجات وقتية تقتصر على تدعيم وإمتداد شبكات الأمان الإجتماعى وإنما تعمل أيضا على إستمرار فاعلية تلك الأساليب والسياسات وهذا يستلزم عدالة توزيع الدخول وتحقيق المساواه** [2] **للحد من التباين الإجتماعى وبذلك يتلازم ويتزامن ويتكامل توفير شبكات الأمان الإجتماعى مع تكافؤ الفرص وتوفير العداله الإجتماعية على النحو التالى:**

١- يتعين إستهداف عدالة توزيع الدخول والثروات وتحقيق المساواه فى فرص التحصيل العلمى وفق منهج ديمقراطى عادل .

٢- يتعين تفعيل المشاركة العادله المتوازنه فى النشاط الإقتصادى والسياسى :

يجب ألا يقتصر دور العاملين على المراحل الإنتاجية الأولى وإنما يمتد إلى مختلف عمليات الإنتاج والتسويق لقاء أجر فى المراحل الأولية للمشاركة الكاملة فى إقتصاد السوق وتحقيق القيمة المضافة فى عملهم فضلا عن المشاركة فى النشاط السياسى إنطلاقا من مبادىء المساواة أساسا للحكم العادل وبذلك يتحقق العدالة كل من على المستوى الإجتماعى والمستوى الإقتصادى.

ثانيا : يتعين إدراك أن مواجهة جذور الفقر والتعطل بحلول تكفل إستمرار توفير فرص متجددة للعمل الكريم يتطلب مشاركة مختلف الفئات فى مختلف أوجه النشاط الإقتصادى بالسوق (إنتاجا وتوزيعا) **وفى مجال صناعة القرارات والمشاركة** (الجماعية) **فى الإدارة لينتقلوا إلى المشاركة فى القيمة المضافة مع المساواة فى الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم الجيد.**

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، الصادر عن برنامج الأمم المتحده الإنمائىUNDP، ص-٣٩.

(٢) يؤدى عدم المساواة فى الحصول على الثروة والمعرفة إلى الحد من القدرة على المنافسة فى السوق. وينتج الفقر الريفى مثلا من عدم حصول النسبه الغالبه من الشرائح الريفية على ما يكفيها من الأراضى والمياه، كما يؤدى عدم الحصول على رأس المال والملكية إلى إستمرار الفقر فى المدن.

ومع تداخل وتتابع تدابير الحماية الإجتماعية يتعين إدراك التفاعل فيما بينها لمتابعة تقييم السياسات المتبعه للتأكد من إستمرار فاعليتها وإتخاذ ما قد يلزم من قرارات لضمان إستمرار كفاءة الحلول (بين التأمين والحماية) **وفى إطار متابعة المعلومات بالقدر والعمق الذى يتيح التقييم والحكم على الأمور** (يجب تحديد نوعية المعلومات و تحسين مصادرها، وشفافية، وإمكانية التعويل عليها بما فى ذلك إحصاءات الحسابات الوطنية والعمالة، ومؤشرات السوق على اختلافها) **للحد من حالة عدم اليقين**

التى يمكن أن تنشأ عن التخبط فى السياسات، وإطالة أمد تنفيذ الإصلاحات، وتجنب كثرة التغييرات فى اللوائح التظيمية.

وتتزايد أهمية التعرف على المخاطر كلما تنامت وإتسع مداها بمراعاة تطور التكنولوجيا الحديثة وإكتشاف أخطار جديدة أو تدابير علمية حديثة للتعامل معها السيطرة عليها والتحكم فيها بما يؤدى لتعظيم المردود الإيجابى للتنمية وإستدامتها.

وفى هذا المجال تبدو أهمية تنمية تدابير الحماية الإجتماعية فى الحد من الإحتمالات والنتائج السلبية لإقتصار التنمية على الجانب الإقتصادى.

وهكذا تتعاظم أهمية دعم الخدمات الإجتماعية وتعظيم الإتفاق على تحسين بيئة العمل إلى جانب إمتداد نظم التأمين الإجتماعى بجميع صورها بما فى ذلك التأمين الصحى عام مع تطوير السياسات المالية والنقدية للحد من التضخم ومع توجيه الإستثمارات للمشروعات كثيفة العمالة ونشر التعليم والتأهيل المهنى بإعتباها مشروعات ذات مردود إجتماعى مباشر فى الأجل القصير وفى ذات الوقت لها مردود إقتصادى ملحوظ فى الأجل المتوسط بما يعمل على إستدامة التنمية التنمية الإقتصادية.

وإذا ما اجتمعت المعرفة، والتأمين، والحماية معا، أمكن تحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية وبالتالى إنعكاس الآثار الإيجابية للتنمية على التشغيل وعلى الحد من البطالة وشدة الفقر.

وبمراعاة تنامى أهمية إستدامة التنمية وإمتدادها للأجيال القادمة تتزايد أهمية الحماية الإجتماعية كلما كانت الدولة ذات موارد وقدرات مؤسسية محدودة ندرك الأهمية المتزايدة لتدابير الحماية الإجتماعية بالدول النامية.

<u>ثالثا</u> : <u>طالما يمثل توفير شبكات للحماية الإجتماعية عبئا كبيرا بالنسبة للدول ذات الموارد المالية المحدودة</u> فإنه يتعين تكامل جهود الحكومات بالدعم المتبادل مع منظمات المجتمع المدنى المحلية ومؤسسات الأعمال.

فمن ناحية يتعين أن تساهم المجتمعات المحلية فى توفير شبكات أمان للحماية والمساعدة لمواجهة المخاطر المشتركة على المستوى الوطنى.

ومن ناحية أخرى يتعين أن يساهم أصحاب الأعمال فى تعزيز إستقرار الأيدى العاملة، وتنامى دخولهم وتعظيم قدراتهم الإبتكارية والإنتاجية.

وفى جميع الأحوال تعمل الدولة على المستوى الوطنى لإستخلاص ودعم النظام المالى الذى يتيح تحفيز وتشجيع الأساليب الفعاله لإدارة المخاطر مثل المدخرات، والتأمين، والإئتمان... كما توفر الدعم المباشر للحد من الفقر من خلال التأمين

الإجتماعى والمساعدات وخدمات السلع العامة(الدفاع الوطنى، والبنية التحتية، وسيادة القانون والنظام**) ووضع السياسات العامة .**

وفى تلك المجالات يتأكد إدراك القطاع الخاص ومنظمات أصحاب الأعمال للإنعكاسات الإيجابية لإستقرار الإقتصاد الكلى فى دعم الإستثمارات التى تؤدى إلى توفير فرص العمل والتشغيل وحيث ينعكس ذلك بدوره على تحسين الأسواق مع تجنب الصراعات بين أطراف علاقة العمل وإحلال الحوار الإجتماعى والتشاور والتفاوض سبيلا للتوافق حول المطالب والمصالح.

وبوجع عام نخلص إلى وجوب إستدامة برامج الخدمات والحماية الإجتماعية الأساسية وتحقيق العدالة الإجتماعية والمطالب الجماهيرية فى مجال تحقيق " المساواة فى الفرص" بين الرجال والنساء وفى كل من الريف والحضر ليشارك الجميع فى قوة العمل ودعم التشغيل مع إسهام الدولة بتوفير البنية التحتية المالية التى تيسر عمليات الوساطة المالية وتتيح الفرص الإئتمانية و الضمانات، فى إطار تنظيمى يجمع بين حماية المستهلك والمنافسة بين المؤسسات المالية.

وفى مجال النظرة الشمولية للإقتصاد الكلى فإن كافة الأنشطة الإقتصادية (من الإستهلاك إلى الإدخار على مستوى الأسرة ومن الإستثمار إلى الإنتاج على مستوى مؤسسات الأعمال ومن الإقتراض إلى الإقراض على مستوى الأسواق المالية**) يجب أن تعمل فى إطار تنسيق وتكامل جهود الأسر والمجتمعات المحلية ومؤسسات الأعمال والحكومات الإجتماعية والإقتصادية التى تستلزم جهدا وإجراءات جماعية.**

وتتطلب الإستدامه المالية، الوعى التام بأهمية ودور إمتداد نظم التأمين الإجتماعى لكافة القوى العاملة وإمتداد مزاياها لتوفير العلاج والرعاية الطبية وتكامل تعويضات وإعانات البطالة وتوجيه الإستثمارات للمشروعات كثيفة العمالة وتلك التى تتصل بإحتياجات العاملين.

وللدولة دورا تقليديا محمودا فى التوزيع العادل للدخول وتوفير العدالة والمساواة الإجتماعية وتحقيق سيادة القانون وإمتداد تشريعات الحماية الإجتماعية لمختلف فئات العاملين (بما فى ذلك العمالة غير المنتظمة والحرفيين و العاملين لدى أنفسهم**) .**

وتسهم الإجراءات عاليه بصورة فعالة وملموسة فى تعظيم التشغيل وإستدامة فرص العمل وإمتدادها للأجيال القادمة لتستهدف تفعيل الخدمات التعليمية والصحة وتدابير الحماية الإجتماعية دعما قدرة الفقراء وإستدامة التنمية.

فى شبكات الأمن الإجتماعى

(التأمين الإجتماعى والخدمات الإجتماعية**)**

للحد من شدة الفقر والبطالة وإستدامة التنمية المتوازنة

لضمان فرص عمل متجددة وكريمة

*** فى إمتداد تدابير التأمين الإجتماعى لضمان الدخل الكاف والحد من شدة الفقر وتوجيه الإستثمارات المالية للمشروعات كثيفة العمالة** كالتعاونيات والصناعات متناهية الصغر **لخلق فرص العمل والحد من البطالة.**

*** فى دعم الخدمات الإجتماعية (**التعليم والصحة**) لتحسين بيئة العمل وخصائص القوى العاملة وتأكيد إستدامة التنمية المتوازنة وتوفير فرص العمل المتجددة .**

*** في إمتداد تدابير التأمين الإجتماعى لضمان الدخل الكف والحد من شدة الفقر وتوجيه الإستثمارات المالية للمشروعات كثيفة العمالة (**كالتعاونيات والصناعات متناهية الصغر**) لخلق فرص العمل والحد من البطالة:**

أولا : تتبين الأهمية المتزايدة للإمتداد الأفقى والرأسى لنظم التأمين الإجتماعى بمراعاة السمات التالية:

١- الحماية إجبارية سواء كانت فئوية للعاملين أو قومية لجميع المواطنين.

٢- تتعدد مصادر تمويل المزايا التى تتحدد أساساً بالإشتراكات التى تؤدى للنظام (بمعرفة أو لحساب المؤمن عليهم والمستحقين عنهم**) وذلك كحق تؤكده الدساتير (**دون أى إختبار للدخل**).**

٣- يحدد القانون حالات وشروط المزايا وأسس حسابها.

٤- لا يشترط أن تكون هناك علاقة مباشرة بين المزايا المستحقة وحصة المؤمن عليه فى الإشتراكات (إذ يعاد توزيع الدخل الإجمالى بما يوفر مزايا تأمينية مناسبة لذوى الأجور المنخفضة والأعباء العائلية**).**

٥- تمول النفقات من مصادر ثلاث تتمثل أساسا فى إشتراكات يتحملها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال فضلاً عن المساهمة العامة للدولة.

٦- تتولى الحكومات إدارة النظام من خلال هيئة عامة ومجلس إدارة يضم ممثلين لأطراف العمل الثلاثة.

ويتعين أن يتسع مجال التأمين الإجتماعى ليشمل المجتمع ككل (أو قطاعا عريضا منه**) حيث تتلاقى المصالح على مستوى الفرد والأسرة (**كوحدة إستهلاكية**) وعلى مستوى المشروع (**كوحدة إقتصادية**) وعلى مستوى المجتمع ككل (**المستوى الإقتصادى للمجتمع**) وهكذا تمتد الحماية إلى حالات لا تؤدى فيها فئات من المؤمن عليهم كامل تكلفة المزايا التى يحصلون عليها (**ويغطى الفرق من خلال الموارد العامة للدولة أى من مجموع الشعب ومن أصحاب الأعمال أى من المشروعات على النحو الذى يفسر تتعدد مصادر التمويل**).**

ونؤكد هنا أن التأمين الإجتماعى نظام إجبارى قومى عالمى ينتشر فى مختلف الدول (وإن إختلفت أحكامه من دولة لأخرى**) تأسيساً على أن الأخطار التى يتعامل معها واحدة فى جميع الدول والفكرة واحدة والمبادئ واحدة (**وأحيانا يسمى Social Security الضمان الإجتماعى**) ويعتبر التأمين الإجتماعى نظام إقتصادى يضمن إستمرار الدخل (**ويتيح أموالا طائلة للاستثمار**) وله مردودات إيجابية إجتماعية وسياسية وإقتصادية.**

وفى هذا كله لابد من إطار نظرى فلسفى يحكم شروط وحالات إستحقاق المعاشات والتعويضات ويوفر الحلول الملائمة للمشاكل العامة التى تواجه تطبيق التأمينات الإجتماعية فى عالمنا العربى وإلا ضاع الهدف وتناقضت الحلول .

ومن المفيد تحديد أولويات لتطوير وإمتداد نظم التأمينات الإجتماعية فى ضوء واقعنا العربى وفقا لما يلى:

١- أهمية شمول تأمين الشيخوخة للعاملين فى مجالات الزراعة والريف بمراعاة أحوالهم الإقتصادية والسكانية.

٢- التعامل التأمينى مع خطرى العجز المستديم والوفاه يوفر الحماية الإجتماعية بأعباء مالية يسيره لا تحول دون إمتداده لجميع فئات القوى العاملة وعلى المستوى القومى.

٣- إمتداد تأمين إصابات العمل للعاملين بالزراعة خاصة المشتغلين على آلات والمعرضين للأمراض المهنية المتصلة بالثروة الحيوانية مع مراعاة تطور مفهوم الحادث والمسئولية المدنية (لإفتراض مسئولية أصحاب الأعمال**).**

٤- إمتداد التأمين الصحى (تأمين المرض**) للعلاج والرعاية الطبية للحمل والوضع.**

٥- أهمية شمول نظم التأمينات الإجتماعية لتأمين البطالة وفقاً لمفهومها التأمينى وكوسيلة لمعالجة آثار الركود الإقتصادى.

وبمراعاة تطور نظم التأمين الإجتماعى وإمتدادها التدريجى الإجبارى القومى تعددت آثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الإيجابية وتنامى دورها الهام فى مجال التشغيل والحد من البطالة وآثارها السلبية ذلك أن إمتدادها أفقيا ورأسيا يعالج سلبيات الفقر كما تعمل إستثماراتها على توفير الحد الأدنى لنفقات المعيشة لجميع المواطنين والحد من إرتفاع معدلات التعطل على النحو التالى :

١- تعمل نظم التأمين الإجتماعى على توفير الحماية التأمينية لمن يتقاعد عن العمل بسبب الشيخوخة بتوفير معاشات لهم تتم مواءمتها دوريا مع إرتفاع الأسعار لمواجهة تزايد نفقات المعيشة ... وقد يمتد مجال التأمين الإجتماعى ليوفر معاشات موحده لفئات القوى العاملة غير المشمولة حاليا بنظم التأمين الإجتماعى (يلاحظ على المستوى العربى إمتداد نظام التأمين الإجتماعى تدريجياً لفئات القوى العاملة وبالتالى فإن عديدا من القوى العاملة العربية لم يمتد إليها نظم و قوانين المعاشات والتأمين الإجتماعى**) والتى غالبا ما تتمثل على المستوى العربى فى العمال المؤقتين فى الزراعة والعمالة غير المنتظمة والعاملين لدى أنفسهم .**

٢- تقرير إعانات خاصة لمعاشات العجز الكامل المستديم (التى يحتاج فيها العاجز إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية) .

ثانيا : فى توجيه إستثمارات أموال التأمين الإجتماعى للمشروعات كثيفة العمالة كالتعاونيات والصناعات متناهية الصغر **لخلق فرص العمل والحد من البطالة :**

إتفاقا وطبيعة نظم التأمين الإجتماعى وإقتصارها (فى الدول العربية**) على قطاع العاملين يتم تراكم أموالها بإعتبارها مملوكة للعاملين المؤمن عليهم ويتعين بالتالى إستثمارها فى المجالات التى تحقق لهم أقصى مصلحة إقتصادية وإجتماعية ويصبح من المنطقى التوصية بتعظيم دور تلك الإستثمارات التأمينية فى تحقيق التشغيل وتوفير فرص العمل اللائق للأجيال المتجددة من الشباب.**

وفى هذا الشأن يتعين توجيه إستثمارات أموال التأمين الإجتماعى نحو دعم مشروعات تطوير المستوى الصحى ودعم مشروعات الإسكان والصناعات الغذائية والمشروعات كثيفة العمالة التى تؤدى إلى زيادة فرص التشغيل للحد من البطالة ... وبوجه عام تعالت المطالبات العادلة بالتنسيق بين إستثمارات أموال التأمينات الاجتماعية وبين مشروعات التنمية المتوازنة بالدولة التى تستهدف تشغيل القوى العاملة وتوفير فرص عماله جديدة ومتجددة للشباب كما تستهدف الجانب الإجتماعى المتمثل فى الحماية والخدمات الإجتماعية على المستوى الوطنى وفى المقدمة قطاع القوى العاملة.

وإذ يستفاد من واقع أوضاعنا فى المنطقة العربية تزايد حدة البطالة فى العديد من الدول العربية مع تداعى الآثار السلبية للعولمة ومع تدنى معدل نمو الإنتاج العربى بما يستلزم أهمية دعم إستثمارات التأمين الإجتماعى لشبكات الأمان ماليا لتأكيد دورها فى دعم التعليم والتدريب المهنى والحرفى بحيث يمكن الحد من إرتفاع معدلات الخصوبة من خلال رفع مستوى التعليم والقضاء على أمية النساء من ناحية ومن خلال تنمية القدرات على التكسب لرفع مستويات الأجور وتحويل العمالة غير المنتظمة إلى عمالة منتظمة تتمتع بمستوى مرتفع من الأجور.

ومع إمتداد نظم التأمين الإجتماعى تدريجياً لتشمل كافة القوى العاملة فى المجتمع بما فى ذلك العاملين فى الزراعة (والصيد والمهن الحرفية**).**

يتزايد دور ومجال القطاع الإقتصادى غير المنظم فى جميع مجالات النشاط الإقتصادى العربى خاصة فى قطاع الخدمات (وتشمل أيضا الباعة المتجولين وماسحى الأحذية وخدم المنازل**) العاملين فى قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية فضلا عن العاملين فى المنشآت الصغيرة والورش والعاملين فى منازلهم وفى مشاريع الأسر المنتجة ولا يحظى القطاع غير المنظم بإهتمام ملحوظ من الحكومات حيث تسود الوحدات متناهية الصغر (**التى غالبا ما تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص وبعضهم يستخدم عمالا من الأسرة أو عددا قليلا من العمال بأجر متواضع أو التلاميذ الصناعيين**) وبالتالى تخرج عن إطار التشريعات القانونية سواء تلك المتصلة بالضرائب (**غالبا لا توجد لديهم قدرة ضريبية**) أو المتصلة بالحماية الإجتماعية والعلاقات المهنية (**حيث يتصف الإقتصاد غير المنظم بإنعدام العلاقات المنظمة وعدم وجود تسجيل رسمى وتعتبر ملكية الوحدات الإنتاجية ملكية فردية وأسرية**).**

ثالثا : تكامل تدابير المساعدات المالية والحقوق التكميلية والتقاعدية :

تهتم الحماية الإجتماعية بالتنمية الإجتماعية من خلال توفير العديد من الخدمات الوقائية (تدابير تخفيض مخاطر الجهل والمرض) **التى تشمل خدمات التعليم الأساسى والثقافة العامة وخدمات الرعاية الصحية والعلاجية فى حالات المرض والإصابة فضلاً عن توفير خدمات وإعانات علاجية تأهيلية وتعويضية بعد وقوع المخاطر رغم الوقاية والتحفظ** (تعويضات البطالة والإعانات العائلية لرعاية الطفولة والإحتياجات والطوارئ الفردية) **... وتعتبر تلك الخدمات الوقائية والعلاجية محور خدمات الضمان الإجتماعى التى تتمثل فى جميع الإجراءات والإعانات العامة** (الثقافية والصحية والمعاشية التى يوفرها الضمان الإجتماعى لجميع أفراد المجتمع بصورة مباشرة لغرض وقايتهم، من التعرض إلى مخاطر الجهل والمرض والفقر وتلك التى يؤديها لإنقاذهم من آثار تلك الأخطار عند تعرضهم إليها) **مع تأهيل العجزة** (للعودة إن أمكن إلى نشاطهم جزئياً أو كلياً) **ومساعدتهم إجتماعيا على اشباع حاجاتهم الضرورية وحاجات أسرهم كحق إنسانى لتحريرهم من القلق والخوف الماديين ولطمأنتهم على حياتهم فى الحاضر والمستقبل.**

وهكذا فإن الخدمات العلاجية والوقائية للضمان الإجتماعى تعمل على تحقيق التنمية الإجتماعية سواء من خلال نشر الثقافة (العامة والإختصاصية العلمية والعملية)، **ورعاية الصحة** (العامة والخاصة) **وتقديم الخدمات والإرشادات اللازمة لكل ذلك أو من خلال الخدمات الوقائية التى تهتم بحماية الأفراد من الفقر والحرمان عن طريق تهيئة الأعمال لهم ووقايتهم من التعرض إلى الإصابات** (الشخصية وإصابات العمل) **أو إلى البطالة ... وتهتم التنمية الإجتماعية بالطفولة من خلال تقديم الإعانات العائلية أو من خلال تهيئة الوسائل والإجراءات الثقافية والصحية والبرامج الإقتصادية الكفيلة بحماية القوى البشرية المنتجة** (وبالحث على العمل والإنتاج ولتنمية مواهب وإمكانيات الأفراد) **كما تهتم بالخدمات العلاجية والتعويضية لتغطية الخسائر الناشئة عن المخاطر وتوفير الحاجات لمن يتعرضون إليها، ومعاونتهم على العيش فى راحة وإطمئنان ولمن يعولونهم.**

وتؤكد الإحصائيات أهمية التنمية الإجتماعية الوقائية والعلاجية لمعظم السكان العرب خاصة بالنسبة للنساء **تحقيقا لتكافؤ فرص العمل والمساواة فى مستويات الأجور للأعمال المتماثلة وتحسين أحكام وظروف تشغيل المرأة بمراعاة الأهمية المتزايدة لعملها ودورها فى التنمية.**

* فى دعم الخدمات الإجتماعية (التعليم والصحة) لتحسين بيئة العمل وخصائص القوى العاملة وتأكيد إستدامة التنمية المتوازنة وتوفير فرص العمل المتجددة :

أولا : فى حتمية تنمية متوازنة إقتصاديا وإجتماعيا :

فى ظل العولمة وحرية تنقل السلع والخدمات ورءوس الأموال بين الدول تعددت الأزمات المالية والتغيرات الإقتصادية على مستوى العالم وأصبحنا أمام واقع عالمى جديد يعانى من البطالة وفقدان الدخل وعدم الإستقرار الإجتماعى ومن هنا تفهم كيف نشأت وتنامت مخاطر الفقر والتعطل وتعددت الدراسات ٠على المستوى الوطنى وعلى المستوى الدولى٩ فى مجال أساليب التعامل مع تلك الأخطار وكيفية إدارتها للعمل على الحد من معدلات تكرارها وتخفيف آثارها.

وفى البداية يتعين إدراك أنه فى ظل إقتصاديات الحركة لا يوجد ما يمكن أن نسميه بأساليب منع أو تجنب الخطر فمنها تعددت التدابير الوقائية فهناك دائما نسبة من الفقراء ومن المتعطلين وهكذا فإن إدارة الأخطار تستهدف التحكم فى معدلات تكرارها وتحجيم آثارها وشدتها تخفيضا للخطر من خلال وضع تدابير مالية وتأمينية متوازنة تتصف بالمرونة مع المتغيرات الإقتصادية والسكانية وتشمل سياسات الرعاية الصحية والتعليم، والتأهيل المهنى والحرفى التنمية الإقتصادية وعدم إستدامتها وإمتدادها للأجيال القادمة:

بمزيد من التنمية وبعبارات أخرى يتعين إستهداف التنمية المتوازنة إقتصاديا وإجتماعيا سبيلا لإستمرار النمو الإقتصادى، وتقوم على التحديث التكنولوجى، والمشاركة الديمقراطية... برامج تستهدف الحد من الفقر، و تعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من شدة البطالة و التغلب على مختلف التحديات؟ بطريقة استباقية، ممنهجة، ومتكاملة تستند على التنسيق بين جهود الدولة وجهود الأفراد وإسهامات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، والتكامل فيما بينها لتجنب أية اضطرابات سياسية تحول دون الإستقرار اللازم للتنمية.

وبمراعاة المخاطر يتعين الإسراع فى معالجة الأزمات بأسلوب إيجابى، ممنهج ومتكامل.

وقد إستقرت برامج التنمية الإقتصادية طوال عشرات السنوات على ما سمى ببرامج الإصلاح الإقتصادية التى إستهدفت توجيه الإستثمارات نحو المشروعات ذات الربحية الأعلى دون مراعاة تلازم الربحية العالية بمخاطر أعلى قد تحول دون إستدامة التنمية وقد تتواضع معها إيجابيات النمو الإقتصادى مع سلبياتها.

وقد أكدت الخبرة المستفادة وجوب مراعاة الموازنة بين المردود الربحى المتوقع للنمو الإقتصادى وبين سلبيات التوزيع غير العادل لذلك المردود والخسائر الإجتماعية المحتملة نتيجة ذلك.

وحيث تهتم كافة الدول بتطوير وتحسين أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق حياه كريمة لشعوبها فإنها تستهدف التحكم فى أخطار الفقر والتعطل بتحسين الخصائص السكانية والقدرات التكسبية للقوى العاملة وسبيلها فى ذلك خطط وبرامج إستثمارية ذات مردود إقتصادى وإجتماعى متوازن ترفع من القدرة الإقتصادية للدولة وتشييع إحتياجات المواطنين.

ووفقا لمبادئ إدارة المخاطر يتعين المفاضلة بين برامج التنمية فى ضوء مدى تحقيقها لتدابير الحماية الإجتماعية بالتلازم مع إعتبارات الربحية مع مراعاة أن لتدابير الحماية والأمان الإجتماعية مردودا ربحيا مباشرا قد لا يكون فى الأجل القصير ويتحقق فى الأجل المتوسط فالاستثمار فى مجال التعليم والصحة الوقائية، يجعل الناس أكثر إنتاجية ويحد من أحتمالات تعرضهم للأمراض... كما يلاحظ أن الحصول على الإئتمان، يمكنه حث قطاع العمل الحر على أن يصبح أكثر ديناميكية ونشاطا وأن ينمو بسرعة أكبر، ويجعله فى الوقت نفسه أكثر قدرة على المرونة فى وجه الصدمات السلبية. و على مستوى الإقتصاد الكلى، فإن من شأن إنضباط السياسات النقدية والمالية اعتدال معدلات التضخم والقدرة على استدامة عجز المالية العاملة أن يعجل بالنمو الإقتصادى مع الحد فى الوقت نفسه من شدة التقلبات فى وجه الصدمات الخارجية والمحلية.

هذا وفى عالم يتغير بإستمرار إيجابا وسلبا قد تأخذ التغيرات إتجاها تصاعديا أو تنازليا وقد تقع فجأة مع إختلاف آثارها بالنسبة لكل دولة عن غيرها وفقا للأوضاع الداخلية والخارجية التى يتسم بها النظام الإجتماعى والإقتصادى.

وإدارة المخاطر ما هى إلا عملية مواجهة المخاطر، والإستعداد لها، والتكيف مع آثارها. والمرونة وإمكانية التعافى من آثار الصدمات السلبية مع الحفاظ على القدرة على مواصلة النمو وهكذا تعمل إدارة المخاطر على الحد من المخاطر كما تعمل وعلى تعظيم المنافع فى ذات الوقت.

ثانيا : فى دعم الخدمات الصحية والتعليمية لتحسين بيئة العمل وتحسين خصائص القوى العاملة تأكيدا لإستدامة التنمية وإمتدادها لجيل المستقبل :

تؤكد الأوضاع والأحوال الإقتصادية والإجتماعية فى المنطقة العربية أهمية تنمية الموارد البشرية من خلال دعم وتفعيل برامج الحماية الإجتماعية التى تستهدف التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين الخصائص السكانية وتعظيم فرص العمل والكسب منه والقدرة عليه.

ومن هنا فإنه يتعين تأكيد "الحماية الإجتماعية سبيلاً للعدالة الإجتماعية وضماناً لجيل المستقبل" والحد من البطالة .

وفى مجال تأكيد الأبعاد المتعددة للحماية الإجتماعية التى تفتقدها قطاعات عريضة من القوى العاملة تعانى الفقر والتهميش **وتشتد حاجتها للعدالة الإجتماعية من خلال شبكات الأمان الجماعى (**خاصة فى مجال الزراعة والعاملين بالريف**) لرفع معدلات التشغيل وزيادة الإنتاجية وإستخدام الميكنة الزراعية والتصنيع .**

وإذ تتمثل الحماية الإجتماعية فى تدابير وخدمات الضمان الإجتماعى بمفهومه الشامل لتحقيق الأمن والإستقرار القومى ويستجيب للمطالب الشعبية التى يسببها الفقر وإرتفاع معدلات البطالة **فإنها تعمل على تأمين وسائل العيش والراحة للمواطنين وتعظيم**

قدرة القوى العاملة على العمل وإحتياجاته والتكسب منه بما يضمن الحياة الآمنة الكريمة ومزاولة العمل اللائق.

وبمراعاة واقع الحماية الإجتماعية فى المنطقة العربية يجب أن نستخلص الحلول لخلق فرص التشغيل والسعى المتواصل نحو تأهيل القوى العاملة لتتوافق قدراتهم مع إحتياجات سوق العمل وخلق فرص جديدة مستمرة عند جيل المستقبل ولتفعيل حقوقها الأساسية فى العمل والحياة الآمنة الكريمة.

وفى هذا الشأن يتعين ألا ننظر للمشكلات والأزمات الإقتصادية التى تتابعت وتعددت دون أن نحلل الأسباب والتعرف على حقيقة وواقع وخصوصية أوضاعنا السكانية والإقتصادية والإجتماعية لإستخلاص الخطط الفعالة والبرامج المناسبة لمواجهة التحديات الرئيسية وتوفير شبكات الأمان الإجتماعى المتعارف عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وعلى النحو الوارد فى إتفاقية الحد الأدنى للضمان الإجتماعى الصادرة عن منظمة العمل الدولية ١٩٥٢ ومثيلتها التى أصدرتها منظمة العمل العربية وجميعها تستهدف الحماية الإجتماعية للأفراد وقاية وعلاجا من مخاطر الفقر والجهل والمرض **وتوفر للمواطن سبل العيش بمستوى لائق ضمانا للعمل والتكسب منه والقدرة عليه.**

وهكذا فإنه يتعين إدراك أن جميع صور الحماية الإجتماعية أصبحت من الحقوق الإنسانية التى تسعى كافة الدول لتحقيقها لشعوبها ضمانا للعمل والكسب منه والقدرة عليه وتحريرا للإنسان من الحاجة والعوز والحرمان **كما ندرك إمتداد الحماية الإجتماعية إلى كافة المجالات التى تؤدى إلى تنمية القدرات البشرية على العمل المنتج وإشباع الحاجات والخدمات الثقافية والصحية العلاجية والوقائية.**

ومن هنا يتعين السعى نحو تنمية فعالة وعدالة إجتماعية ولوضع إستراتيجية تجمع بين تحقيق كرامة العمل والنمو الإقتصادى السريع للحد من الفقر ومن إرتفاع معدلات البطالة وشدتها .

وتتمثل الحياة الكريمة لكل مواطن فى توفير العمل اللائق مع تنمية القدرة على التكسب من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والحماية الإجتماعية، وإحترام الحقوق فى العمل ووجود سوق عمل قوية.

ومن هنا نفهم الدعوة إلى كيفية تلازم النمو الإقتصادى مع نمو تدابير الحماية الإجتماعية ومواصلة التنمية المستديمة لجيل المستقبل بمراعاة تحقيق الضمان الإجتماعى وتوفير خدمات التعليم والصحة لجميع المواطنين (لتنمية الخصائص الإنسانية والقدرة على التكسب**) .**

وتتكامل جهود الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى مجال خدمات التعليم والصحة والتأهيل المهنى والحرفى وتدابير أصحاب الأعمال لرعاية العاملين لديهم ومع تدابير الضمان الإجتماعى التأمينية المتمثلة فى نظم التأمين الإجتماعى التى تهتم بضمان الدخل فى حالات الشيخوخة والعجز والوفاة والتعطل

والمرض والإصابة والتى يمتد مجالها تدريجيا فئوياً إلى جميع فئات القوى العاملة ثم قومياً إلى جميع المواطنين.

ثالثا : فى مجال تحسين الخصائص الإنسانية وتنمية القدرة على التكسب يراعى السعى نحو :

١- تطوير سياسة التعليم بما يتفق وإحتياجات سوق العمل لإيجاد فئات قادرة على خدمة مراحل التنمية لإعادة تأهيل وتدريب الخريجين بما يتناسب مع ما يتطلبه سوق العمل والحاجة لكفاءات ومهارات معينه.

٢- يجب العمل على تحسين الخصائص السكانية من خلال السعى لخفض معدلات الأمية المرتفعة (خاصة بين النساء**) لاسيما فى الريف حيث تثبت الإحصاءات أرتباط تزايد معدلات المواليد بتزايد معدلات الفقر وإنتشار الأمية.**

٣- يعتبر الضمان الإجتماعى هدفا عاما يتعين تعاون الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال من خلال هيكل قانونى وإجتماعى وتشريعات إجبارية لتشجيع تدابير الحماية والإشراف عليها ومراقبتها مع تشجيع وتعزيز الحلول التوافقية ومن خلال التشاور والمفاوضات الجماعية بدلا من الصراع والحلول الأمنية التى يتضاعف معها الطبيعى وفى هذا الإطار يتعين أن تعمل الحكومات على التوزيع العادل لعوائد النمو الإقتصادى سبيلاً لتنمية إقتصادية وإجتماعية دائمة تقوم على إتباع نهج منسق وشامل بين السياسات الإجتماعية والسياسات الإقتصادية وبما يكفل تغطية الضمان الإجتماعى لجميع المواطنين بإعتباره من أهم حقوق الإنسان.

وإستجابة للمطالب السياسية وإنتفاضات الشعوب وإتفاقها على ضرورة تحقيق العدالة الإجتماعية لينتقل ضمان فقر الدخل إلى تحسين الدخل من خلال تنمية القدرة على التكسب وبدلا من مجرد ضمان الدخل لمعالجة فقر الدخل ننتقل إلى ضمان القدرات لمعالجة فقر القدرات بما يكفل لكل شخص ومن يعولهم معيشة لائقة ومريحة.

وقد نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) فى مادته الثانية والعشرون على أن لكل إنسان (بصفته عضوا فى الجماعة**) الحق فى الضمان الإجتماعى.**

وقد إهتمت المادة الخامسة والعشرون منه بمفهوم الضمان الإجتماعى، إذ نصت على أن لكل شخص الحق فى مستوى لائق وكاف من المعيشة لتأمين صحته وسعادته وعائلته خاصة من حيث الغذاء والكساء والمأوى والخدمات الطبية والإجتماعية الضرورية وله الحق فى الضمان فى حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفقد وسائل العيش الأخرى نتيجة لظروف تخرج عن إرادته.. كما أن للأمومة والطفولة الحق فى الإعانة والمساعدة اللازمة وأن يتمتع كافة الأطفال بذات الحماية الإجتماعية.

رابعا : فى إستدامة التنمية المتوازنة بإستهداف تجدد فرص العمل اللائق لتمتد للأجيال القادمة :

تؤكد الخبرة الدولية فى مجال برامج التنمية الإقتصادية أهمية التنمية المتوازنة للحد من سلبيات التنمية الإقتصادية التى تفتقد الحماية الإجتماعية (دون تلازم تدابير التنمية الإجتماعية مع برامج التنمية الإقتصادية بدلا من تتابعها**) مع أهمية إستهداف إستدامة التنمية لتمتد فرص العمل اللائق للأجيال القادمة ... ويتعين لتحقيق ذلك التوصية بالأتى :**

١- يتعين تكامل وتوازن التنمية إقتصاديا وإجتماعيا ليتلازم دعم الخدمات الإجتماعية (وتدابير الحماية الإجتماعية**) مع التنمية الإقتصادية .**

وفى الإطار عاليه يتم دعم سياسات تحفيز وتشجيع الإستثمار فى المشروعات كثيفة العمال (التعاونيات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر**) كثيفة العمالة وفى المجالات المهتمة بتعزيز مهارات ذوى الحرف والمهنيين و للشباب والعاملين لدى أنفسهم لتحقيق التنمية البشرية خاصة فى المناطق الريفية مع المساواة بين الذكور.**

٢- إستهدافا لإستدامة التنمية يراعى الحد من الأخطار التى تهدد البيئة والموارد الطبيعية (لإنتاج الغذاء للإنسان والسعى لإمتداد رقعة الأراضى الصالحة للزراعة وما يرتبط بها من ثروات حيوانية وموارد مائية**) وقد تعددت فى هذا الشأن مؤتمرات الأمم المتحدة المهتمة بالبيئة والتنمية (**وانعقد في هذا الإطار في يونيو ١٩٩٢ في ريو ذي جنيرو بالبرازيل أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية أطلق عليه تسمية "قمة **الأرض**" وقد حضرته ١٦٨ دولة وارتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكوكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات**).**

٣- كما يتعين لإستدامة التنمية المتوازنة تنمية الموارد البشرية وتحسين خصائصها وقدراتها من خلال توفير ودعم وإستمرارية الخدمات الإجتماعية الأساسية فى مجال تحسين مستوى الرعاية الصحية ومستوى التعليم الأساسى تحقيقا للحياة الكريمة (للرجال والنساء**) حتى تتأكد المشاركة الديمقراطية لمختلف القوى العاملة في تحقيق التنمية وفى صنع القرارات التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بمراعاة النمو في عدد السكان وبما يحقق العدالة بين الأجيال الحالية، والأجيال القادمة.**

ومن المفيد هنا ملاحظة الإرتباط الوثيق المتزامن بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية حيث يستتبع تحقق أحدها تحقق الأخر وعلى سبيل المثال فإن الاستثمار في رأس المال البشري، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، كما تؤدى عدالة توزيع عائد التنمية إلى الحد من تدهور البيئة وتعظيم الناتج القومى ويساهم فى تطوير التكنولوجيات المستخدمة ولذلك إنعكاساته فى رفع متوسط دخل الفرد .

فى تكامل الجهود (حكومات وأصحاب أعمال وعمال)
لتوفير الحماية الإجتماعية وتحسين بيئة العمل

*** العولمة تفرض واقعا توافقيا جديدا لتنظيم التشغيل وعلاقات العمل يستلزم تكامل جهود الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال.**

*** الجهود الحكومية فى تحقيق وإستدامة التنمية المتوازنة وفى تنظيم علاقات العمل ودعم الحماية الإجتماعية.**

*** تكامل الجهود الحكومية ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال فى مجال التشغيل وتطوير الخصائص السكانية على المستوى العربى.**

*** العولمة والعوامل الإقتصادية تفرض واقعا توافقيا جديدا لتنظيم التشغيل علاقات العمل يستلزم تكامل جهود الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال :**

أدت ثورة الإتصالات إلى فتح حدود الدول أمام تنقل رءوس الأموال والقوى العاملة والسلع والخدمات لتصبح أمام تغيرات جوهرية فى الأحوال السياسية والإقتصادية والإجتماعية ... ومع تنقل القوى العاملة سارعت الدول المصدره للعمالة بإبرام إتفاقيات دولية ثنائية مع الدول المستوردة للعماله لتنظيم إنتقال الحقوق التأمينية العمالية (فى إطار المبادئ والمعايير التى أقرتها إتفاقيات وتوصيات منظمتى العمل العربية والدولية**) ... وفى ذات الوقت تأثرت علاقات العمل بالواقع الجديد (**وعلى الأخص إتفاقيات التجارة "الجات" وإنشاء منظمة التجارة الدولية التى تتابعت آثارها السلبية على النشاط الإقتصادى للدول النامية خاصة فى الأجل القصير**).**

<u>وهكذا واجهت وتواجه مختلف الدول العربية</u> (شأن باقى دول العالم**) <u>واقعا جديدا لتنظيم علاقات العمل تتعاظم فيه أهمية الحوار الإجتماعى</u> كوسيلة سلمية ديمقراطية للتوافق بين العمال وأصحاب الأعمال بديلا عن الصراع التقليدى الذى لم يعد مجديا مع تطور دور الحكومات وتعاظم دور القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات (**الذى تملك العديد من المشروعات العامة والضخمة التى كانت تمتلكها وتديرها الحكومات من خلال القطاع العام**) بما أدى إلى قيام هياكل قانونية جديدة تنظم علاقات وشروط العمل تتيح التوافق حول الحقوق والإلتزامات العمالية إعمالا** لتوصيات وإتفاقيات العمل العربية والدولية الصادره بشأن الحقوق العمالية (والتأمينية) [١].

وقد أكدت الخبرة الدولية جدوى وفاعلية الحوار الإجتماعى منهجا سلميا للتشاور والمفاوضة الإجتماعية وسبيلا للتوصل لحلول توافقية لتنظيم علاقات العمل بين إتحادات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال بما يتفق وحتمية إستقرار علاقات العمل وتدعيما للتعاون بين شركاء العمل الثلاث[٢].

وهكذا أصبحت التشريعات العمالية والإتفاقيات الإجتماعية حدثا إجتماعيا يؤثر ويتأثر بالتغيرات والتحولات الإقتصادية تعبر عن الظروف والأحوال التى تمر بها المجتمعات وتصور

(١و٢) توفير ظروف العمل اللائق يعمل على إستدامة القدرة التنافسية :

كشفت الخبرات العمليه عن إرتباط إستدامة القدرة التنافسية للمشروعات بالسعى نحو تحسين إنتاجية العمال وتوفير ظروف العمل اللائق (وفقا لما تقرره الإتفاقيات والتوصيات الدولية**) الصادره عن منظمات العمل الدولية والعربية ولما تنص عليه تشريعات العمل الصادرة (**فى مجال الحد الأدنى للأجور وتدابير حماية العمال وتنظيم ساعات العمل وصور الضمان الإجتماعى**) من خلال المساواه فى الحقوق، وتأمين بيئة العمل وحسم أسباب النزاع الإجتماعى والتوافق حول اخلاقيات العمل والسلوك فى مجال التشغيل، وبوجه عام العمل بإستراتيجيات الإدارة الأخلاقية تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحده الإنمائى UNDP، صـ٥٥**

آمالها وسبل تحقيقها بمراعاة طموحات الأفراد وإحتياجاتهم وتنظيم علاقاتهم التى تمس الحياة الإقتصادية والإجتماعية (والتى تستمد أهميتها من أهمية العمل كقيمة إنسانية وإجتماعية وإقتصادية) .

ووفقا لذلك نستخلص أن الواقع العالمى الجديد فى جوانبه الإقتصادية والإجتماعية يستوجب تعزيز وتدعيم الإتفاقيات الإجتماعية كآلية فعالة تحقق مرونة أحكام تنظيم علاقات العمل وإستجابتها للتطور المستمر فى الظروف الإقتصادية والإجتماعية ويتأكد دورها فى تنمية
الموارد البشرية والمساهمة فى تحقيق التنمية الإقتصادية .

ولنا أن نحيل هنا إلى مبادئ الحوار الإجتماعى الصادرة عن مؤتمر العمل العربى فى دورته التاسعة والثلاثين (القاهرة ١-٨ إبريل/ نيسان ٢٠١٢) **التى تؤكد أهمية المفاوضات الجماعية**[١] **من أجل تحقيق البيئة التوافقية لتحقيق التشغيل الكامل ورفع مستويات المعيشة** (وتوسيع مظلة الضمان الإجتماعى وتوفير الحماية الإجتماعية ومواجهة تحدى البطالة وتعزيز مقومات السلم الإجتماعى فى الدول العربية) **ونضيف إنه فى سبيل تفعيل ثقافة الحوار يتعين أن تتضمنه البرامج التعليمية بدءا من المراحل الأولى للتعليم والتدريب المهنى وأن يسود فى كافة منظمات المجتمع المدنى.**

ومن ناحية أخرى يجب تفهم العوامل التى أدت إلى إرتفاع المعدل العام للبطالة فى الدول العربية (إلى حوالى ١٤% فى بداية الألفية الثالثة وإرتفاعه مجدداً ليبلغ ١٥% ثم يتجاوز ١٧% تأثرا بالأزمة الإقتصادية العالمية) **وبالتالى تتزايد أهمية التأمين** (ومساعدات) **البطالة والتأمينات الإجتماعية الأخرى خاصة مع تعدد الأزمات المالية والإقتصادية** (حيث يعمل التأمين على إستقرار مستوى الطلب الإستهلاكى على السلع والخدمات كما يوفر المعلومات الأساسية عن سوق العمل المطلوبة لوضع السياسات الإقتصادية والإستثمارية، وتزداد أهمية تأمين البطالة فى مرحلة التحولات الهيكلية التى تصاحب عمليات الإصلاح الإقتصادى) .

وفى مجال التشغيل يتعين تأكيد فاعلية برامج التدريب والتأهيل (المهنى والحرفى) **بمراعاة عدالة التوزيع الجغرافى لفرص العمل وتحسين القدرات على الكسب إيمانا بتنامى الناتج المحلى والقومى مع تحسين مستويات التنمية البشرية** (رغم فقر الموارد الإقتصادية) **تأكيدا لقيام علاقة واضحة بين الفقر** (وإنخفاض أجور العاملين) **ويين**

---

(١) تستند المفاوضات الجماعية على الحوار بين المنظمات النقابية العمالية وأصحاب منظمات أصحاب الأعمال لتنظيم علاقات العمل بإستهداف:
- تحسين شروط وظروف العمل وأحكام الإستخدام.
- التعاون بين طرفى العمل لتحقيق التنمية الإجتماعية لعمال المنشأة.
- تسوية المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وتمتم المفاوضة الجماعية على مستوى المنشأة أو على مستوى النشاط أو المهنة أو على مستوى الصناعة وقد تتم على المستوى الإقليمى أو القومى.

الحصول على خدمات التعليم والتدريب والتأهيل ووفقا لذلك يصبح من الضرورى الإهتمام بتحسين خواص الأيدى العاملة العربية بدءا من معالجة مشكلة الأمية وتأتى بعد

ذلك التنمية التعليمية والتدريبية التى تستهدف رفع مستوى ونوعية ومهارة الأيدى العاملة (مع مراعاة تباين الأمر بالنسبة لمجتمع الحضر عن مجتمع الريف حيث تشتد حدة الفقر)**.**

ويتعين إدراك أهمية تكامل تعويضات البطالة (التى تشترط مدة عمل سابقة على التعطل تأمينيا) **مع مساعدات التعطل** (للمؤهلين للعمل للمرة الأولى) **فى عالمنا العربى مع تزايد نسبة التعطل بين شباب القوى العاملة المؤهلين للعمل** (ولايجدون فرصة عمل)**.**

وحيث ترتفع معدلات تزايد السكان يتعين لضمان كفاية فرص العمل اللائق المتاحة للشباب أن نعمل فى إتجاهين أولهما فى إتجاه تخفيض معدلات الخصوبة والثانى فى تنمية الموارد من خلال تعظيم خدمات التعليم وتوفير مناخ الديمقراطية والسعى نحو العدالة الإجتماعية فى إعادة توزيع الثروات بما يحول دون إحتكار الإنتاج والتوزيع.

* الجهود الحكومية فى تحقيق وإستدامة التنمية المتوازنة وفى تنظيم علاقات العمل ودعم الحماية الإجتماعية :

أولا : فى ضبط أوجه إستخدام القروض والإستثمارات الخارجية بإستهداف التنمية المتوازنة المستدامه:

وفقا لما سبق وتعددت الإشارة إليه فقد أسفرت الخبرة الدولية للدول فى مجال خطط وبرامج التنمية الإقتصادية بدعم وتحفيز الإستثمارات الأجنبية وإدراك السلبيات الجوهرية للتنمية الإقتصادية التى تتم دون الإهتمام بمراجعة مجالات وأوجه الإستثمارات لتحقيق التوازن بين البعدين الإقتصادى والإجتماعى ضمانا لإستمرار المردود الإقتصادى للتنمية وبما يحد من تنامى تحديات التنمية وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة على النحو التالى:

١- يتعين إهتمام التنمية بالإنسان بإعتباره هدف التنمية ووسيلتها وبالتالى يتعين أن تستهدف التنمية الشاملة التغيير للأفضل (فى مختلف نواحى الحياة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا) **وبمراعاة المشاركة المجتمعية الواعية التى تدعم الإنجازات وتحقق الديمقراطية** (فالتنمية الشاملة والتحرر الإقتصادى لابد ان يصاحبهما وفى الوقت نفسه تحرر فكرى وثقافى**.**

ولابد للتنمية الشاملة من تكاتف جهود المؤسسات والتنظيمات المجتمعية والتنسيق الكامل بينها حتى تأتى التنمية تلبية لإحتياجات الجماهير فيتحقق ما يمكن أن نسميه بالوعى التنموى الشعبى (من خلال المشاركة الشعبية الفاعلة)**.**

٢- يتعين العمل على تفعيل دور القطاع الخاص فى مجال التشغيل بتوجيه الإستثمارات نحو المشروعات كثيفة العمالة كالتعاونيات والمشروعات متناهية الصغر**...**

إلى جانب الإستثمار فى تعظيم قدرات القوى العاملة من خلال مراكز التعليم والتدريب والتأهيل لتحدد البرامج والتخصصات التى تتفق مع إحتياجات سوق العمل.

وحيث تقوم بمزاولة النشاط الإقتصادى بالدولة شركات عامة وأخرى خاصة فإن من المجدى إقتصاديا تكامل مشروعات القطاع الخاص مع مشروعات القطاع العام لإقامة مشاريع مشتركة فى إطار قانونى يحقق المرونة التشريعية ويهتم بتحسين بيئة العمل من خلال :

أ – التوسع فى آلية الإتفاقيات الجماعية لتحسين بيئة وظروف العمل من خلال الحوار الإجتماعى للتفاوض والتوافق حول شروط وأحكام تنظيم علاقات العمل وتطويرها مع كل تغير مؤثر فى الظروف الإقتصادية والإجتماعية بما يحقق إستدامة كفاءة العمل والإنتاج.

ب- يجب إمتداد مسئوليات أصحاب الأعمال إلى البرامج التى تستهدف تنمية قدرات ومهارات العاملين وتعمل بالتالى على إستدامة التشغيل وتجدد فرص العمل بما يحد من شدة البطالة ويؤدى إلى رفع إنتاجية وعائد العمل (إتفاقا وتنامى المهارات التقنية للعاملين**).**

٣- يتعين إدراك حتمية توازن التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإستدامتها لضمان إستمرار تجدد فرص العمل لتمتد للأجيال القادمة (الشباب**) وفى ذات الوقت تعمل على تحسين قدرات القوى العاملة على التكسب وتدعم الخدمات الإجتماعية للحد من الفقر وبوجه عام يتعين إستمرار تعزيز البعد الاجتماعى في برامج التنمية.**

٤- مع تراجع دور الدولة فى مزاولة النشاط الإقتصادى بشكل مباشر وتنامى الدور الإقتصادى للقطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات **ليزاول دورا أساسيا أكبر فى التنمية يتعين إمتدادا لمردوده المالى للنمو الإقتصادى إلى مختلف فئات المجتمع تحقيقا للعدالة الإجتماعية** ... بإعتبار أن الإنسان هو مركز الإهتمام وإنه الهدف والوسيلة معاً.

٥- من الآليات المستهدفة ربط الأجر بالإنتاج والموازنة بين الإحتياجات الفعلية للمواطنين من ناحية والدخول التى يحصلون عليها من ناحية أخرى (والعمل، حيث يلزم، على تفعيل وإستمرار دعم الدولة للسلع بالنسبة للفئات الأقل دخلا للمساواة فى الحقوق**) وفقا لمبادئ المواطنة .**

ثانيا : دور الحكومات فى دعم تدابير الحماية الإجتماعية (التعليم والصحة**) :**

١- بلغ عدد سكان الدول العربية عام ١٩٧٥ حوالى ١٤٥ مليون نسمة ثم إرتفع الى حوالى ٢٨٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٤ وإرتفع فى عام ٢٠١٢ إلى ٣٦١ مليون نسمة ويتوقع إرتفاع العدد إلى حوالى ٤٨١ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ كان معدل خصوبة (٣,٩ عام ٢٠٠٠ وإنخفض إلى ٣ فقط عام ٢٠١٢ راجع بالملحق جدول ٢**).**

وبمراعاة إتساع الفجوة بين نمو الموارد الإقتصادية ونمو الموارد البشرية فى الدول العربية الغنية سكانيا ومعظمها غير نفطية (راجع إتجاهات السكان بالملحق جدول

٢) و أن أغلب الدول العربية تعتبر فتية سكانيا يتعين تكامل الجهود الحكومية وغير الحكومية لتهيئة البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لجيل المستقبل للموارد البشرية ولا يصبح النمو السكانى عبئا على سوق العمل يؤدى إلى إرتفاع أعداد المتعطلين بما يهدد الأمن والسلم الإجتماعيين وهنا تتأكد ضرورة التعاون المشترك بين جميع الدول العربية (لتحقيق الإستثمار الأمثل لتهيئة المستقبل الإيجابى لتشغيل الشباب)**.**

وعلى مستوى كل من الدول العربية فإن من الطبيعى تطور أساليب الحماية الإجتماعية التأمينية والخدمية بما يتوافق مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية[١] لتعبر عن الواقع الفعلى للمجتمع الذى ينظم تلك الأساليب ويحكمها لتحقيق الهدف منها ... ووفقا لذلك يتعين تكامل نظم التأمينات الإجتماعية لتنشأ إلى جوارها أساليب الخدمات المالية (الحسابات الشخصية ومكافآت وحوافز نهاية الخدمة) **وصناديق التأمين الفئوية الخاصة لأصحاب الأعمال وبوجه عام يتعين فى هذا الشأن تكامل جهود الحكومات وأصحاب الأعمال مع تقلص دور الحكومات المباشر فى مزاولة النشاط الإقتصادى والإجتماعى وإتساع دورها التشريعى وتحفيز الإتفاقيات الجماعية آلية مرنة لتنظيم علاقات العمل[٢] والإتفاقيات والتوصيات الدولية.**

ومن خلال تراكم الإحتياطيات والمخصصات والمدخرات تتم معالجة العديد من المشكلات الإقتصادية من خلال إستثمار أموال التأمين الإجتماعى والتدابير التأمينية

---

(١) فى إطار التحولات الإقتصادية (الإصلاح الإقتصادى) ظهرت أهمية تطوير أساليب الحماية الإجتماعية لتنظيم تلك الحماية بما يتفق والتطور الجذرى الذى تمر به الدول إجتماعيا وإقتصاديا وحرية الأسواق و آليات السوق للمساهمة فى العمليات الإنتاجية والأنشطة الإقتصادية بما يسعى إلى تشجيع وتدعيم الإستثمار.
هذا وقد أدى فتح الحدود أمام إنتقال القوى العاملة ورؤوس الأموال إلى تأثر التشريعات الوطنية بمعايير العمل الدولية والمبادئ الدولية للحماية الإجتماعية.

(٢) بمراعاة تحفيز الإتفاقيات الجماعية لتحقيق مرونة الأحكام المتعلقة بعلاقات العمل وفقا للتأثير المتبادل بين أساليب الحماية الإجتماعية والأحوال الإقتصادية والإجتماعية حيث تؤثر وتتأثر أساليب وتشريعات الحماية الإجتماعية بأحوال المجتمع الإقتصادية والإجتماعية وبالتغيرات والتحولات الإقتصادية والإجتماعية تأسيسا على إرتباط تلك الأساليب بواقع المجتمع، وآماله وكيفية تحقيقها إشباعا لتطلعات الأفراد وإحتياجاتهم.

التكميلية فى مشروعات التنمية الإقتصادية على مستوى المجتمع.وفى هذا الإطار نفهم ذلك التطور الجوهرى فى تشريعات الحماية الإجتماعية والذى يتفق وآثار العولمة التى مازالت تتداعى وتتسع مجالاتها لتنشأ أخطار جديدة وتزداد حدة الأخطار القائمة مع نمو آليات السوق (وإقرار حق العمال فى الإضراب وحق أصحاب الأعمال فى الإغلاق)**.**

٢- الدعم الحكومى لتحفيز وتشجيع وتنمية مهارات العمالة غير المنتظمة وتوفير فرص العمل وتدابير الخدمات الإجتماعية وتدعيم تعويضات وإعانات التعطل:

تتدنى مستويات الحماية والخدمات الإجتماعية التى تحصل عليها معظم فئات العمالة غير المنتظمة وفئات العاملين لدى أنفسهم والعاملين داخل منازلهم ومن هنا تعمل

العديد من الحكومات على تنمية قدرة العاملين فى تلك القطاعات على الكسب من خلال الإهتمام بتنمية مهاراتهم وتدعيم خدمات التعليم والصحة والتدريب المهنى والحرفى **حتى تتاح لهم فرص**

العمل بأجور أو دخول تكفل لهم الحياة الكريمة ... كما تعمل على تطوير تدابير الضمان الإجتماعى للتعامل مع خطر التعطل(١) من خلال تعويضات وإعانات التعطل لكافة فئات القوى العاملة.

ويتضح لنا من دراسة نظم التأمينات الإجتماعية القائمة فى مختلف الدول تعدد الصور العامة لمساهمة الدولة فى تمويل تأمين البطالة وأن الدولة الواحدة قد تأخذ بأكثر من صورة منها مع تحمل نفقات مساعدات التعطل بالكامل (كما فى ألمانيا الإتحادية والمملكة المتحدة والنمسا وفرنسا وهولندا والمجر) **وكذا نفقات تعويضات التعطل لما بعد فترة الإستحقاق المقررة بنظام التأمين** (كما فى كندا)(٢).

ومن المفضل الربط بين تأمين البطالة وبرامج خدمات تشغيل العمال placement service programs (خاصة بالنسبة للمستويات الدنيا) **حيث تقوم مكاتب التشغيل بتحفيز المتعطل على التردد عليها وتسجيل نفسه بها وقد تشترط على المتعطلين الإنتظام فى**

---

(١) يهدف تأمين البطالة إلى تقديم تعويضا للعمال عن جزء من أجرهم المفقود نتيجة للتعطل الإجبارى حيث تؤدى مزايا أسبوعية كحق للعمال وذلك وفقا لجداول أو معدلات مقررة بالقانون، ويرتبط الحق فى المزايا وقيمتها بالإشتراكات التى سبق أداءها.

ومن خلال ذلك الدور يعتبر تأمين البطالة من العوامل التى تحافظ على مهارات العمال وتوفر فرص التدريب لهم بالتقليل من الدافع لقبول أعمال ذات مستوى أقل من قدراتهم وصلاحياتهم تحت ضغط الحاجة.

هذا ويمكن تدعيم تأثير تأمين البطالة على معدلات التعطل من خلال ربط معدل إشتراكاته التى يتحملها أصحاب الأعمال بما يتخذونه من وسائل لإستقرار العمالة لديهم.

(٢) أوضحت خبرة الدول المختلفة مساهمة الدولة فى تمويل ٧٥% من نظم تأمين البطالة التى تنتشر فى الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، (وترتبط المساهمة العامة هنا أيضا بغنى الدولة وأيدولوجيتها فنجدها فى ٩٣% من نظم الدول المتقدمة بالمقابلة إلى ٤٦% من نظم الدول النامية).

برامج إعادة التأهيل أو التدريب retraining programs **(**وإلا أوقف التعويض**) لإمكان الإنتقال لمهنة أو عمل آخر وبالتالى تلافى التعطل بالتأهيل وإعادة التأهيل للعمل بمهن أخرى تتزايد فيها فرص العمل(١).**

ثالثا : فى دعم نظم التأمينات الإجتماعية :

١- **الدعم الحكومى لملاءمة المعاشات** مع الأسعار والأجور:

يعتبر التضخم ظاهرة عالمية تضطرب معها منحنيات الأجور وتتسارع وتتصاعد معدلات تدرج الأجور ويصبح من الضرورى على مستوى هيئات التأمين الإجتماعى ملاءمة مبالغ المعاشات (وحدودها الدنيا والقصوى) **مع التغير فى الأسعار وتصاعد الأجور حفاظا على قيمتها الحقيقية** (قوتها الشرائية) **لضمان إستقرار مستوى معيشة ذوى المعاشات.**

ولنا هنا ملاحظة آثار التحول إلى إقتصاديات السوق من حيث عدم إنتظام تصاعد منحنيات الأجور (سواء بطبيعة البناء الإقتصادى ذاته أو ظروف العرض والطلب فى سوق العمل أو لظروف خاصة بهيكل الأجور **wage structure** على النحو الملحوظ بالنسبة للعمال اليدويين الذين يحصلون على أجور مرتفعة فى أعمارهم المتوسطة لإرتفاع قدراتهم الطبيعية **Physical Capacity** وإتباع نظام الأجر بالإنتاج **Piece - work wages** ولقيامهم بأعمال إضافية، ثم تنخفض أجورهم فى الأعمار المتقدمة) **ومن هنا تتجه العديد من نظم التأمين الإجتماعى بدول الإقتصاد الحر** (ونزولا على التحولات الإقتصادية) **إلى تقرير حدود قصوى للأجور التى تؤدى على أساسها الإشتراكات** (مع رفع تلك الحدود من فترة لأخرى وفقاً للتغير فى الأسعار والأجور)**.. وفى ذات الوقت يتم وضع حدود دنيا للمعاشات** (بمراعاة عدم إرهاق ذوى الأجور المنخفضة بأعباء الإشتراكات بحيث يتحمل أصحاب الأعمال أو المجتمع ككل حصتهم فى نفقات المزايا أو جزءا منها)**.**

وهكذا وفى ذات الإتجاه تتناسب المزايا طويلة المدى (المعاشات) **مع التغير فى مستويات الأجور فمن الأفضل للمؤمن عليه وورثته من بعده أن تكون المزايا أقل سخاء منذ بدء تحديدها لأول مرة ولا تفقد قيمتها بعد ذلك من أن تكون أكثر سخاء فى البداية ثم تفقد قيمتها الحقيقية تدريجياً** (مع الإرتفاع المستمر فى الأسعار ونفقات المعيشة)**.**

---

(١) قد تمنح الحكومات تيسيرات ضريبية **grant tax** وحوافز **incentives** لتشجيع الصناعات فى المناطق التى تنتشر فيها البطالة لخلق وظائف خاصة بالنسبة للبطالة الموسمية **seasonal unemployed**.

٢- <u>التمويل الحكومى للنظم القومية للمعاشات</u> (<u>الموحدة</u>) : <u>Universal Programs</u>

تتزايد مشكلة الفقر فى العديد من الدول العربية وتشتد حدتها مع الأزمات الإقتصادية خاصة تلك الناشئة عن العولمة **كأثر سلبى لبرامج الإصلاحات الإقتصادية وإعادة الهيكلة وما يصاحبها من إرتفاع فى معدلات البطالة وشدتها. ومن هنا <u>تشتد حاجتنا فى الدول العربية إلى تقرير حد أدنى للمعاشات يكفى لمتطلبات الحياة الأساسية</u>** (كحق إنسانى أصيل ودستورى لكل مواطن وقد يمتد لكل مقيم فى حالات الشيخوخة والعجز والوفاة) **دون ربط الإستحقاق بمدة عمل أو تحمل قدر محدد من الإشتراكات. <u>وفى تلك النظم تكون المعاشات موحده ويتحدد مستواها بمراعاة القدرة الإقتصادية للدولة</u> التى**

عادة ما تمثل المصدر الرئيسى للتمويل إلى جانب إشتراكات المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال التى تتفق وقدراتهم المالية.

٣- دعم معاشات حكمية (أساسية**) للعمالة غير المنتظمة والعاملين لدى أنفسهم :**

حيث تمتد التأمينات الإجتماعية لتغطية العمالة غير المنتظمة يتعين إستخلاص الأسلوب المناسب لطبيعة وظروف تلك العمالة إما من خلال تقرير أجور ومعاشات حكمية لفئات العمالة (إذا أمكن تصنيفها**) أو من خلال معاشات أساسية (**موحدة**) لضمان الحد الأدنى لنفقات المعيشة.**

وتجيز بعض نظم التأمين الإجتماعى الإنضمام الإختيارى خاصة العاملين لدى أنفسهم **وهنا تقدم الحكومة إعانات لتشجيع الإنضمام الإختيارى فضلا عن المساهمة فى تمويل مزايا بعض فئات العمالة غير المنتظمة من خلال:**

- حصة من الدخل القومى an appropriation from general revenue **(**تتحدد بنسبة من الأجور الإجمالية للعاملين لتساهم جزء أو كل تكلفة النظام**).**

- إعانة لتغطية أى عجز بين الموارد والنفقات.

- تحمل إشتراكات ذوى الأجور والدخول المنخفضة -Contributions for Low Paid Workers **(**وذلك كله علاوة على إلتزام الحكومات بالإشتراكات بإعتبارها صاحب عمل عندما يمتد النظام إلى العاملين بالحكومة**).**

* تكامل الجهود الحكومية ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال فى مجال التشغيل وتطوير الخصائص السكانية على المستوى العربى:

١- تتوافر لدى الأمة العربية المقومات التى تتيح وتستلزم تكامل الجهود الحكومية

العربية فى مجال التشغيل وتطوير أسواق العمل وتحسين بيئة العمل.

ففى حين تعتبر بعض الدول العربية فقيرة سكانيا فإن عديدا منها تعتبر غنية سكانيا ... وفى حين يرتفع مستوى الدخل القومى فى بعض الدول العربية فإن العديد من الدول العربية يتواضع دخلها القومى الإجمالى ... وهكذا يمكن تكامل الجهود العربية لتحقيق الصالح العام على مستوى مختلف الدول العربية سواء من خلال قيام الدول الفقيرة سكانيا بإستيراد العمالة من الدول الغنية سكانيا (تنقل القوى العاملة بين الدول العربية**) أومن خلال تنقل رءوس الأموال بين الدول العربية التى تعتبر بعضها من أغنى دول العالم (**من حيث الناتج والدخل الإجمالى ومتوسطاته بالنسبة للفرد**) فى حين تسعى دول عربية أخرى للحصول على إستثمارات أجنبية لدعم دخلها (**على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع**).**

وفى مجال تنوع أوجه ومجالات النشاط الإقتصادى على المستوى العربى فإن بعض الدول العربية يتعاظم فيها النشاط الريفى والزراعى وتتوافر لديها البيئة المؤهلة لذلك ... ومن ناحية أخرى يتعاظم النشاط التجارى والصناعى فى غيرها من الدول العربية وبالتالى تتكامل أوجه النشاط الإقتصادى على المستوى العربى بما يتيح تبادل السلع والتعاون التجارى لإشباع كافة إحتياجات الشعوب العربية.

ولتعظيم مجالات التعاون العربى تتعاظم موارد الطاقة الطبيعية (البترول**) فى عدة دول عربية بما يتيح تعظيم برامج النمو الإقتصادى على مستوى الأمة العربية.**

ويؤدى تكامل الجهود العربية إلى تفعيل برامج التدريب والتأهيل المهنى والحرفى كما يؤدى إلى التوزيع الجغرافى العادل لفرص العمل وتحسين القدرات على الكسب سبيلا لتنامى الناتج المحلى والقومى من خلال تعظيم دور مواردها البشرية فى تحقيق التنمية و الحد من الأمية.

٢- لضمان توازن وإستدامة النمو الإقتصادى على المستوى العربى يتعين تعاون الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال لتفعيل الجهود فى مجال تطوير الخصائص العربية لتصبح الزيادة السكانية مصدرا لثروة الأمة العربية وغناها الإقتصادى ... ويصبح دعم خدمات التعليم والصحة سبيلا ومصدرا لموارد بشرية ذات قدرات ومهارات متجددة تتجدد معها فرص العمل فتنخفض معدلات التعطل وترتفع مستويات الدخول (على المستوى الفردى وعلى المستوى القومى)**.**

أن تكامل جهود الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمكال والعمال يتيح تحقيق التشغيل للشباب العربى (حوالى ١٣٠ مليون شاب**) ليصبح طاقة إقتصادية مضافة خاصة مع تنامى قدرات القوى العاملة على الكسب وهنا يصبح التنامى السكانى العربى مصدر قوة وتتعاظم أهمية دعم الإستثمارات [١] التى تستهدف تعظيم فرص العمل ودعم مراكز تأهيل وتدريب الخريجين بما يتناسب مع ما يتطلبه سوق العمل من مهارات وبما يستجيب لمطالب الشعوب (**ويؤدى فى ذات الوقت إلى الحد من إنتشار الفقر وإنعكاساته السلبية التى كشفتها إنتفاضات الجماهير**) .**

وفى تفعيل الجهود يتعين توجيه الإستثمارات نحو التعاونيات المشروعات متناهية الصغر كثيفة العمالة بما يؤدى إلى خلق فرص عمل بمستدامة بمراعاة تأهيل العاملين بها حرفيا ومهنيا.

ومع تزايد معدلات الفقر والتعطل فى المناطق الريفية (حيث ينتشر النشاط الزراعى الموسمى**) تشتد الحاجة إلى تنمية وتحسين مهارات وقدرات العاملين الزراعيين وتوجيههم لتصنيع المنتجات الزراعية من خلال التعاونيات والمنشآت الصناعية الريفية وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية للجميع.**

وفى مجال تحسين علاقات وشروط العمل تدعم الحكومات آليات الحوار الإجتماعى (٢) للتشاور والتوافق الديمقراطى السلمى بإستهداف وعلى هدى معايير العمل وتوصياتها لمواجهة الأزمات المالية والإقتصادية بحلول توافقية تهتم بتوفير العمل اللائق وتسوية المنازعات فيما بين الأطراف على النحو التالى:

١- تعمل التعاونيات وتنظيمات المجتمع المدنى دوراً أساسياً فى التصدى للتحديات التى تعوق تنمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الدول العربية ودعم وتوفير قدرتها التنافسية والإنتاجية وتعزيز روح المبادرة والعمل الحر وإتاحة الخدمات الأساسية فى تلك المجالات.

---

(١) كشفت الخبرة العملية أن الإستثمارات الخارجية لا تتم فى إطار ضوابط ذات مردود إجتماعى تنموى وغالباً ما يتحول معظم الفائض الإقتصادى المحقق من الإستثمار إلى المستثمر الخارجى (وبالتالى تكون السياسات الإقتصادية المصاحبة للإستثمارات الأجنبية بعيدة عن تحقيق آمال شعوب الدول النامية) **بمراعاة التالى:**

أ- عادة ما تهتم الدولة المدينة بتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق العام (خاصة الإنفاق فى مجال الضمان الإجتماعى) **والحد من دعم الخدمات الإجتماعية** (لغير صالح الفقراء ومحدودى الدخل) **تحت ضغط وجوب تحقيق فائض يتيح خدمة المديونية الخارجية.**

ب- مع تراجع دور الدولة فى مجال مزاولة النشاط الإقتصادى بشكل مباشر آلت شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص (الذى يتعاظم دوره بدعم الإستثمارات الأجنبية) **حيث تسود آليات قوى السوق التى تهتم غالبا بالحد من حجم العمالة** (وفى ذات الإتجاه تعمل الشركات المتعددة الجنسيةعلى نقل مصانعها للدولة التى تستثمر الأموال والقروض وتعتمد فى تشغيل مصانعها على الآلات والتكنولوجيا لتحل الآلة محل الأيدى العاملة) **وتنخفض معدلات تشغيل القوى العاملة.**

(٢) وتبدو أهمية **الحوار الإجتماعى لإدراك المبادئ والحقوق الأساسية للعاملين ومتطلبات سوق العمل وتشجيع التفاهم المتبادل والممارسة المشتركة وإحترام للحقوق الأساسية للحرية النقابية** (والمفاوضة الجماعية) **وفاعليتها فى مجال الحوار الإجتماعى وتأثيرها على السياسات الإجتماعية والإقتصادية.**

٢- تنص مختلف تشريعات العمل المعاصرة (وكافة المعايير العربية والدولية) **على إلتزام أصحاب الأعمال بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل وتوفير الإحتياطات والإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية من المخاطر والكوارث الصناعية والطبيعية المحتملة** (إعداد برامج طوارئ لحماية المنشآت والعاملين فيها) **.**

كما تنص مختلف تشريعات العمل على إلتزام المنشئات بتوفير الخدمات الإجتماعية والصحية ووسائل الإسعافات الطبية وتوفير وسائل الوقاية من حوادث العمل ووسائل المعيشة فى المناطق البعيدة عن العمران (حيث يلزم توفير التغذية المناسبة والمساكن الملائمة) **.**

٣- وفى مجال تعظيم عائد العمل تهتم برامج التنمية الإقتصادية (خاصة فى الدول النامية) **بالعمل على جذب وتحفيز الإستثمارات ورؤوس الأموال لأهمية دورها مردودها فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتوجيهها للمشروعات التى تعمل على تعظيم عائد العمل للعمال** (إلى جانب تعظيم عائد الإستثمار لأصحاب الأعمال) **سواء إتجهت**

الأموال المستثمره نحو الخدمات المالية فى سوق المال (المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية**) أو إهتمت بالإستثمار المباشر فى الأنشطة الإقتصادية الأخرى من فلاحة وصناعة وخدمات ... الخ.**

ومع تأكيد أهمية قيام الحكومات بتشجيع وتحفيز الإستثمارات يتعين قيامها بتلافى سلبيات عدم توازن التنمية الإقتصادية مع التنمية الإجتماعية إذا تركز إهتمام الدولة على جذب الإستثمارات الخارجية وتحفيزها للإستثمار فى مجالات تكفل صافيا مرتفعا دون ضبط المردود الإجتماعى ودون إستهداف التشغيل وتنمية قدرات العاملين[١].

---

(١) تلتزم الحكومات فى مجال السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل بالتفتيش على المنشآت لمراقبة تنفيذ أحكام السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل فى فترات دورية مناسبة.

كما تلتزم الحكومات بتنظيم أجهزة السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل بالمنشآت وتحدد الحكومات المنشآت وفروعها التى تلتزم بإنشاء أجهزة وظيفية للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل، واللجان المختصة بذلك والجهات التى تتولى التدريب فى تلك المجالات وتحدد القرارات ما يجب إتباعه فى هذا الشأن.

الملاحق

جدول رقم (١) : السكان ومستويات التعليم على مستوى الدول العربية

جـدول رقـم (٢) : إتجاهـات السـكان (نسـبة الإعالـة ومعـدلات الخصـوبة)**علـى مسـتوى الدول العربية**
جدول رقم (٣) : مستويات التنمية البشرية فى إرتباطها بمعدلات التشغيل (البطالة) **وشدة الفقر ونسبة الإنفـاق عـى التعلـيم والصـحة على مستوى الدول العربية**
جـدول رقـم (٤) : التوزيـع العمـرى للسـكان ومعـدلات التشغيل والتعطل وفقا للتوزيع العمرى وإرتباطـه بمسـتويات التنميـة البشـرية على مستوى الدول العربية

جدول (١) : السكان ومستويات التعليم
على مستوى الدول العربية

م	الدولة	عدد السكان ٢٠١٢ (بالملايين)	التحصيل العلمى		% النسبة الإجمالية للإلتحاق بالتعليم لمن فى سن الإلتحاق بالمرحلة		
			% معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (فئة ١٥سنة فأكثر)	% السكان الحاصلون على التعليم الثانوى على الأقل (فئة ٢٥سنة فأكثر)	% الابتدائى	% الثانوى	% العالى
			٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٠٢-٢٠١١	٢٠٠٢-٢٠١١	٢٠٠٢-٢٠١١
*** تنمية بشرية مرتفعة جدا**							
١	قطر	١,٩	٩٦,٣	٦٣,٤	١٠٣,٠	٩٤,٠	١٠,٠
٢	الإمارات العربيةالمتحدة	٨,١	٩٠,٠	٦٤,٣	١٠٤,٠	٩٢,٠	٢٢,٥
*** تنمية بشرية مرتفعة**							
٣	البحرين	١,٤	٩١,٩	٧٨,٠	١٠٧,٠	١٠٣,٠	٠٠
٤	الكويت	٢,٩	٩٣,٩	٤٨,٩	١٠٦,٠	١٠١,٠	٢١,٩
٥	المملكةالعربيةالسعودية	٢٨,٧	٨٦,٦	٥٤,٦	١٠٦,٠	١٠١,٠	٣٦,٨
٦	ليبيا	٦,٥	٨٩,٢	٤٩,٦	١١٤,٠	١١٠,٠	٥٤,٤
٧	لبنان	٤,٣	٨٩,٦	٥٤,٢	١٠٥,٠	٨١,٠	٥٤,٠
٨	عُمان	٢,٩	٨٦,٦	٥٣,٩	١٠٥,٠	١٠٠,٠	٢٤,٥
٩	الجزائر	٣٦,٥	٧٢,٦	٢٤,١	١١٠,٠	٩٥,٠	٣٠,٨
١٠	تونس	١٠,٧	٧٧,٦	٣٧,٠	١٠٩,٠	٩٠,٠	٣٤,٤
*** تنمية بشرية متوسطة**							
١١	الأردن	٦,٥	٩٢,٦	٧٣,٣	٩٧,٠	٩١,٠	٤١,٨
١٢	دولة فلسطين	٤,٣	٩٤,٩	٥٢,١	٩١,٠	٨٦,٠	٥٠,٢
١٣	مصر	٨٤,٠	٧٢,٠	٥١,٢	١٠٦,٠	٨٥,٠	٣٠,٤
14	الجمهوريةالعربيةالسورية	٢١,١	٨٣,٤	٣٢,٨	١١٨,٠	٧٢,٠	٠٠
١٥	المغرب	٣٢,٦	٥٦,١	٢٨,٠	١١٤,٠	٥٦,٠	١٣,٢
١٦	العراق	٣٣,٧	٧٨,٢	٣٢,٤	١٠٥,٠	٥٣,٠	١٦,٤
*** تنمية بشرية منخفضة**							
١٧	موريتانيا	٣,٦	٥٨,٠	١٤,٢	١٠٢,٠	٢٤,٠	٤,٤
١٨	اليمن	٢٥,٦	٦٣,٩	١٦,٠	٨٧,٠	٤٤,٠	١٠,٢
١٩	السودان (بعدانفصال الجنوب)	٣٥,٠	٧١,١	١٥,٥	٧٣,٠	٣٩,٠	٦,١
٢٠	جيبوتى	٠,٩	٠٠	٠٠	٥٩,٠	٣٦,٠	٤,٩
٢١	الصومال	٩,٨	٠٠	٠٠	٣٢,٠	٨,٠	٠٠
	للمقارنة						
	الدول العربية	٣٦١	٧٤,٥	٣٨,٤	٩٧,٧	٧١,١	٢٤,١
	على المستوى الدولى	٧,٠٥٢,١	٨١,٣	٥٧,٧	١٠٧,٩	٧١,٢	٢٨,٧

المصدر: مستخلص من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP**، الملحق الإحصائى، جدول ٨ (التعليم) ص١٨٢ : ١٨٥.**

تعاريف:

- **معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة:** النسبة المئوية للسكان فئة ١٥ سنة فأكثر الذين يملكون القدرة على كتابة مقطع قصير وسهل عن حياتهم اليومية وقراءته وفهمه.
- **السكان الحاصلون على التعليم الثانوى على الأقل:** النسبة المئوية للسكان من فئة ٢٥ سنة وما فوق الذين أنهوا مرحلة التعليم الثانوى على الأقل.
- **النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم:** مجموع الالتحاق بمرحلة معينة من التعليم (الابتدائى أو الثانوى أو العالى) بصرف النظر عن العمر، ويحسب بالنسبة المئوية من مجموع السكان الذين هم فى سن الالتحاق بهذه المرحلة من التعليم.

جدول (٢): إتجاهات السكان (نسبة الإعالة ومعدلات الخصوبة)
على مستوى الدول العربية

م	الدولة	المجموع (بالملايين)		%سكان المناطق الحضرية إلى مجموع السكان		نسبة الإعالة الإجمالية (أقل من ١٤ + ٦٥ فأكثر) من الفئة العمرية ١٥- ٦٤		معدل الخصوبة الكلى (عدد الولادات لكل امرأة		نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة	
		٢٠١٢	٢٠٣٠	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١٢
تنمية بشرية مرتفعة جدا :											
١	قطر	١,٩	٢,٤	٩٦,٣	٩٨,٩	٣٨,٤	١٨,٣	٣,١	٢,٢	١,٠٥	١,٠٤
٢	الإمارات العربية المتحدة	٨,١	١٠,٥	٨٠,٢	٨٤,٧	٣٦,٣	٢٠,٩	٢,٦	١,٧	١,٠٥	١,٠٥
تنمية بشرية مرتفعة :											
٣	البحرين	١,٤	١,٧	٨٨,٤	٨٨,٧	٤٤,١	٢٩,٢	٢,٧	٢,٥	١,٠٥	١,٠٥
٤	الكويت	٢,٩	٤	٩٨,١	٩٨,٣	٤٢,٣	٤١,١	٢,٦	٢,٣	١,٠٣	١,٠٣
٥	المملكة العربية السعودية	٢٨,٧	٣٨,٥	٧٩,٨	٨٢,٥	٧٢,٥	٤٩,٠	٤	٢,٧	١,٠٣	١,٠٣
٦	ليبيا	٦,٥	٧,٨	٧٦,٣	٧٧,٩	٥٥,٦	٥٥,٠	٣,١	٢,٤	١,٠٦	١,٠٦
٧	لبنان	٤,٣	٤,٧	٨٦	٨٧,٤	٥٩,٤	٤٥,١	٢,٤	١,٨	١,٠٥	١,٠٥
٨	عمان	٢,٩	٣,٦	٧١,٦	٧٣,٧	٦٤,٥	٤٢,٨	٣,٦	٢,٢	١,٠٥	١,٠٥
٩	الجزائر	٣٦,٥	٤٣,٥	٦٠,٨	٧٣,٨	٦٢,٢	٤٥,٦	٢,٦	٢,٢	١,٠٥	١,٠٥
١٠	تونس	١٠,٧	١٢,٢	٦٣,٤	٦٦,٥	٥٧,٢	٤٣,٢	٢,١	١,٩	١,٠٥	١,٠٥
تنمية بشرية متوسطة :											
١١	الأردن	٦,٥	٨,٤	٧٩,٨	٨٣	٧٥,٨	٦٦,٩	٣,٩	٢,٩	١,٠٥	١,٠٥
١٢	فلسطين	٤,٣	٦,٨	٧٢	٧٤,٦	٩٨,٧	٧٩,٥	٥,٤	٤,٣	١,٠٥	١,٠٥
١٣	مصر	٨٤	١٠٦,٥	٤٢,٨	٤٣,٦	٦٧,٩	٥٧,٢	٣,٣	٢,٧	١,٠٥	١,٠٥
١٤	سوريا	٢١,١	٢٧,٩	٥١,٩	٥٦,٥	٧٧,٧	٦٥,٢	٣,٦	٢,٨	١,٠٥	١,٠٥
١٥	المغرب	٣٢,٦	٣٧,٥	٥٣,٣	٥٧,٤	٦٢,٠	٤٩,٢	٢,٧	٢,٢	١,٠٦	١,٠٦
١٦	العراق	٣٣,٧	٥٥,٣	٦٧,٨	٦٦,٤	٨٩,٥	٨٤,٣	٥,٣	٤,٦	١,٠٧	١,٠٧
تنمية بشرية منخفضة :											
١٧	موريتانيا	٣,٦	٥,٢	٤٠	٤١,٧	٨٣,٠	٧٣,١	٥,٢	٤,٤	١,٠٥	١,٠٥
١٨	اليمن	٢٥,٦	٤١,٣	٢٦,٣	٣٢,٩	١٠٥,٦	٨٦,٤	٦,٥	٥	١,٠٥	١,٠٥
١٩	السودان	٣٥	٥٠,٨	٣٢,٥	٣٣,٣	٨٣,٧	٧٦,٠	٥,٥	٠	١,٠٥	١,٠٥
٢٠	جيبوتى	٠,٩	١,٣	٧٦,٥	٧٧,١	٧٨,٨	٦٢,٨	٤,٨	٣,٦	١,٠٤	١,٠٤
٢١	الصومال	٩,٨	١٦,٤	٣٣,٢	٣٨,٢	٨٨,٣	٩١,٠	٦,٥	٦,٣	١,٠٣	١,٠٣
للمقارنة :											
	الدول العربية	٣٦١,٠	٤٨٠,٨	٥٣,٢	٥٧,٢	٧٢,٣	٥٩,٧	٣,٩	٣	١,٠٥	١,٠٥
	على المستوى الدولى	٧,٠٥٢	٨,٣٢١,٣	٤٦,٧	٥٢,٦	٥٩,٠	٥٢,٠	٢,٧	٢,٥	١,٠٧	١,٠٧

المصدر : مستخلص من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، برنامج الأمم المتحدة UNDP الملحق الإحصائى ، جدول ١٤ (إتجاهات السكان) صـ ٢٠٦ : ٢٠٩.

التعاريف : السكـــــان : مجموع الأشخاص الذين يعيشون فى الدولة حتى أول يوليو ٢٠١٢.

معدل النمو السنوى للسكان : متوسط النمو السنوى خلال الفترة المحددة.

سكان المناطق الحضريـــة : مجموع الأشخاص الذين يعيشون فى المناطق الحضرية (حسب المعايير المعتمدة فى الدولة) وفقا للمسجل حتى أول يوليو ٢٠١٢.

نسبة الإعالة الإجماليـــة : نسبة الأشخاص من الفئة العمرية ١٤ فأقل و ٦٥ عاما فأكثر إلى مجموع السكان من ١٥ عاما إلى ٦٤ عاما.

معدل الخصـــوبة الكلى : عدد الأطفال الذين تنجبهم كل أمرأة إذا عاشت حتى آخر سنوات الإنجاب وأنجبت فى كل عمر أطفالا حسب معدل الخصوبة السائد لذلك العمر.

نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة: نسبة الولادات من الذكور إلى الولادات من الإناث.

جدول (٣) : مستويات التنمية البشرية فى إرتباطها بمعدلات التشغيل (البطالة) وشدة الفقر ونسبة الإنفاق عى التعليم والصحة على مستوى الدول العربية

م	الدولة	عدد السكان ٢٠١١	%الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى		نسبة الفقر متعددالأبعاد (١)	معدل الخصوبة الإجمالى ٢٠١١(٢)	معدل البطالة % (الجنسين)
			على التعليم	على الصحة			
	*** تنمية بشرية مرتفعة جدا**						
١	**الإمارات**	٧,٩	٢,٨	٢,٨	-	١,٧	٣,١٢
٢	**قطر**	١,٩	٢,٥	٢,٥	-	٢,٢	٢,٤٠
٣	**البحرين**	١,٣	٤,٥	٤,٥	-	٢,٤	٤,٠٠
	*** تنمية بشرية مرتفعة**						
٤	**السعودية**	٢٨,١	٥,٠	٥,٠	-	٢,٦	٥,٦٣
٥	الكويت	٢,٨	٣,٣	٣,٣	-	٢,٣	١,٣٣
٦	**ليبيا**	٦,٤	٣,٩	٣,٩	-	٢,٤	١٨,١٥
٧	**لبنان**	٤,٣	٨,١	٨,١	-	١,٨	١٥,٠٠
٨	**عُمان**	٢,٨	٣,٠	٣,٠	-	٢,٢	١٦,٠٠
٩	**تونس** ٢٠٠٣	١٠,٦	٦,٢	٦,٢	٣٧,١	١,٩	١٤,١٠
	*** تنمية بشرية متوسطة**						
١٠	**الأردن** ٢٠٠٩	٦,٣	٩,٣	٩,٣	٣٤,٤	٢,٩	١٢,٧٠
١١	**الجزائر**	٣٦,٠	٥,٨	٥,٨	-	٢,١	١٣,٨٠
١٢	**مصر** ٢٠٠٨	٨٢,٥	٥,٠	٥,٠	٤٠,٧	٢,٦	٩,٠٤
١٣	**فلسطين**	٤,٢	-	-	٣٧,٣	٤,٣	٢١,٥٠
١٤	**سوريا** ٢٠٠٦	٢٠,٨	٢,٩	٢,٩	٣٧,٥	٢,٨	٨,٤٢
١٥	**المغرب** ٢٠٠٧	٣٢,٣	٥,٥	٥,٥	٤٥,٣	٢,٢	٩,٦٠
١٦	**العراق** ٢٠٠٦	٣٢,٧	٣,٩	٣,٩	٤١,٣	٤,٥	١٧,٥٠
	*** تنمية بشرية منخفضة**						
١٧	**اليمن** ٢٠٠٦	٢٤,٨	٥,٦	٥,٦	٥٦,٣	٤,٩	١٨,٤٦
١٨	**موريتانيا** ٢٠٠٧	٣,٥	٢,٥	٢,٥	٥٧,١	٤,٤	٣٤,٢٧
١٩	**السودان**	٤٤,٦	٧,٣	٧,٣	-	٤,٢	١٧,٣٠
	للمقارنة						
	الدول العربية(عدا جيبوتى والصومال)	٣٦٠,٧	٥,٠	٥,٣	-	٣,١	
	دول تنمية بشرية متوسطة	٣٥٤٥,٥	٤,٦	٤,٥	-	٢,١	
	دول تنمية بشرية منخفضة	١٢٥٩,٧	٥,٠	٥,١	-	٤,٢	
	دول العالم	٦٩٧٤,٠	١٠,٢	٦,٠	-	٢,٤	
٢٠	الصومال	٩,٦	-	-	٦٣,٣	٦,٣	٠,٧٠٨٣

المصدر: - مأخوذ عن تقريرالتنمية البشرية٢٠١١ الصادر فى نوفمبر٢٠١١عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP (جدول ٤ وجدول ٥ وجدول ٩ وبالنسبة لعدد السكان والإنفاق على الصحة والتعليم الجدول ١٠)

- بالنسبة لمعدل البطالة : **راجع الكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى البلدان العربية العدد الثامن، ٢٠١٠ ، مكتب العمل العربى، منظمة العمل العربية إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات، جدول صـ ٦١ والجداول ١/٤ صـ٤٢١ إلى صـ٤٤٣.**

(١) يتحدد الفقر متعدد الأبعاد (جدول"٥" للتنمية البشرية) **بمعيار من ١٠ نقاط لبيان شدة الحرمان من الصحة (٢ نقطة) والتعليم (٢ نقطة) ومستوى المعيشة (٦ نقاط) لكل من الكهرباء والمياه والصرف الصحى والوقود والسكن الغير ترابى ووسيلة إنتقال.**

(٢) فى إرتباط معدلات الخصوبة بمستوى تعليم المرأة إنتهت دراسة شملت أكثر من ٩٠% من سكان العالم إلى تأثر الخصوبة بمستوى تعليم المرأة على النحو التالى : (تقرير التنمية البشرية ص٦٥)

فئات النساء	متوسط عدد الأطفال (الإنجاب)
- لم تلتحق بالمدرسة مطلقاً	٤,٥
- إلتحاق بالمرحلة الإبتدائية	٣
- إلتحاق بالمرحلة الثانوية	١,٩
- المرأة العاملة(أو من تملك مشروعاً أو ترث دخل)	**تتضاءل الرغبة فى الإنجاب وتكوين اسرة كبيرة.**

جدول (٤) : التوزيع العمرى للسكان ومعدلات التشغيل والتعطل وفقا للتوزيع العمرى وإرتباطه بمستويات التنمية البشرية على مستوى الدول العربية

مسلسل	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	عدد السكان حتى يوليو ٢٠١٢	نسبة العاملين إلى مجموع السكان/٢٠١١ (من فئة ٢٥ سنة فأكثر)	نسبة بطالة الشباب من القوى العاملة ٢٠٠٦-٢٠١١ (فئة ١٥ :٢٤ سنة)	تشغيل الإطفال ٢٠١٠-٢٠١١ (فئة ٥ سنة : ١٤ سنة)
	*** تنمية بشرية مرتفعة جدا :**		%	%	%
١	قطر	١,٩	٨٩,٩	٨,٩	.....
٢	الإمارات العربية المتحدة	٨,١	٨٣,٤	٢١,٨	.....
	*** تنمية بشرية مرتفعة :**				
٣	البحرين	١,٤	٧٢,٢	.....	٥,٠
٤	الكويت	٢,٩	٧٥,٥	١١,٨	.....
٥	المملكة العربية السعودية	٢٨,٧	٥٩,٧	٤٥,٨	.....
٦	ليبيا	٦,٥	٥٣,٦	.....	.....
٧	لبنان	٤,٣	٤٧,٦	٢٢,٣	٧,٠
٨	عمان	٢,٩	٦٥,٧	.....	.....
٩	الجزائر	٣٦,٥	٤٣,٩	٣٧,٥	٥,٠
١٠	تونس	١٠,٧	٤٦,٣	٣١,٤	.....
	*** تنمية بشرية متوسطة :**				
١١	الأردن	٦,٥	٤٤,٩	٤٦,٨	.....
١٢	دولة فلسطين	٤,٣	٤١,٢	٤٩,٦	.....
١٣	مصر	٨٤,٠	٥١,٣	٥٤,١	٧,٠
١٤	الجمهورية العربية السورية	٢١,١	٤٥,٨	٤٠,٢	٤,٠
١٥	المغرب	٣٢,٦	٥٠,٩	١٨,١	٨,٠
١٦	العراق	٣٣,٧	٤١,٩	.....	١١,٠
	*** تنمية بشرية منخفضة :**				
١٧	موريتانيا	٣,٦	٤٤,٧	.....	١٦,٠
١٨	اليمن	٢٥,٦	٥٠,٩	.....	٢٣,٠
١٩	السودان	٣٥,٠	٨٩,٠	.....	.....
٢٠	جيبوتى	٠,٩	.....	.....	٨,٠
٢١	الصومال	٩,٨	٥٩,٩	.....	٤٩,٠
	*** للمقارنة :**				
	على المستوى العربى	٣٦١,٠	٥٢,٦	.....	.....
	على المستوى العالمى	٧,٠٥٢,١	٦٥,٨	.....	.....

المصدر : مستخلص من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP ، الملحق الإحصائى ، جدول (٩) ص ١٨٦ : ١٨٩.

التعاريف : - نسبة العاملين إلى مجموع السكان : نسبة الأشخاص العاملين من مجموع السكان من الفئة العمرية ٢٥ سنة فأكثر .

- **بطالة الشباب : النسبة المئوية من الشباب إلى مجموع القوى العاملة، الذين يتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ولا يزاولون عملا لقاء أجر** ولا يعملون لحسابهم **ولكنهم جاهزون للعمل ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو** إنشاء عمل لحسابهم الخاص.
- **تشغيل الأطفال : النسبة المئوية من الأطفال من الفئة العمرية ٥ إلى ١١ سنة الذين قاموا بنشاط إقتصادى لمدة ساعة على الأقل أو بأعمال منزلية لمدة ٢٨ ساعة على الأقل خلال أسبوع معين أو من الفئة العمرية ١٢ إلى ١٤ سنة الذين قاموا بنشاط إقتصادى لمدة ١٤ ساعة على الأقل أو بأعمال منزلية لمدة ٢٨ ساعة على الأقل خلال أسبوع معين.**
- **وتعود البيانات إلى أخر سنة متوافرة خلال الفترة المحددة.**

الفهرس

*** فى الواقع العربى وتعظيم مستويات التشغيل والتنمية البشرية .. ٢-١٠**

- من حيث خدمات التعليم ومعدلات الخصوبة..... ٣

- من حيث مستويات التنمية البشرية ومعـدلات التشغيـل (والبطالة**) وإرتباطها بالتحصيل العلمى والرعاية الصحية..... ٥**

- من حيث وسائل وأساليب الحماية الإجتماعية وبناء شبكات الأمـان وتحسين بيئة العمل (تدابير التأمين الإجتماعى والخدمات الإجتماعيـة فى مجال التعليم والرعاية الطبية**)..... ٧**

*** فى شبكات الأمن الإجتماعى (**التأمين الإجتماعى والخدمات الإجتماعية**) للحد من شدة الفقر والبطالة وإستدامة التنمية المتوازنة لضمان فرص عمل متجددة وكريمة : ١١-٢١**

- فى إمتداد تدابير التأمين الإجتماعى لضمان الدخل الكف والحد من شدة الفقر وتوجيه الإستثمارات المالية للمشروعات كثيفة العمالة (كالتعاونيات والصناعات متناهية الصغر**) لخلق فرص العمل والحد من البطالة..... ١٢**

- فى دعم الخدمات الإجتماعية (التعليم والصحة**) لتحسين بيئـة العمـل وخصائص القوى العاملة وتأكيد إستدامة التنمية المتوازنة وتوفير فرص العمل المتجددة..... ١٦**

*** فـى تكامـل الجهـود(**حكومات وأصحاب أعمال وعمال**) لتوفير الحماية الإجتماعية وتحسين بيئة العمل : ٢٢-٣٣**

- العولمة تفرض واقعا توافقيا جديدا لتنظيم التشغيـل وعلاقات العمل يستلزم تكامل جهود الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال ٢٣

- الجهود الحكومية فى تحقيق وإستدامة التنميـة المتوازنة وفى تنظيم علاقات العمل ودعم الحماية الإجتماعية ٢٥

- تكامل الجهود الحكومية ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال فى مجال التشغيل وتطوير الخصائص السكانية على المستوى العربى..... ٣٠

*** الملاحق الإحصائية :..... ٣٤-٣٨**

- جدول رقم (١) :السكان ومستويات التعليم على مستوى الدول العربية. ٣٥
- جدول رقم (٢) : إتجاهات السكان (نسبة الإعالة ومعدلات الخصوبة) على مستوى الدول العربية..... ٣٦
- جدول رقم (٣) : مستويات التنمية البشرية فى إرتباطها بمعدلات التشغيل (البطالة) وشدة الفقر ونسبة الإنفاق عى التعليم والصحة على مستوى الدول العربية ٣٧
- جدول رقم (٤) : التوزيع العمرى للسكان ومعدلات التشغيل والتعطل وفقا للتوزيع العمرى وإرتباطه بمستويات التنمية البشرية على مستوى الدول العربية..... ٣٨

*** الفهرس ٣٩-٤٠**